الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 044 مارس 2024 السعر 100 أوقية

العمل الاجتماعي..
جهود بحجم المسؤولية

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
أحمد الحاج

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

في هذا العدد

عهدة رئاسية اجتماعية بامتياز

4

معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في مقابلة مع مجلة «الشعب»:

نركز على مساعدة الفئات الهشة وتمكين المرأة وحماية حقوقها وترقية أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

7

إدارة الطفولة:

جهود جبارة لحماية وترقية حقوق الأطفال

13

افتتاحية

لم يحدث من قبل أن حظي البعد الاجتماعي بهذا القدر من المركزية والغلبة والاستجماع الذي يشهده اليوم في السياسات العامة الوطنية.

وقد مكنت هذه السمات الثلاث للعمل الاجتماعي، الذي تم تنفيذه، من تعزيز نظام الضمان الاجتماعي الوطني من حيث الكفاءة والإنصاف مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الطبقات الهشة، فيما يجمع هذا العمل في الوقت ذاته بين إمكانية الوصول والقدرة والإنصاف لضمان الاستدامة الاجتماعية عبر وضع آليات المشاركة وإعادة التوزيع ضمن سياسات التنمية الجارية.

واليوم، أصبحت الحماية الاجتماعية تدريجيا ميثاقا جديدا بين الدولة والمواطن في إطار نهج التضامن الاجتماعي بغية تحقيق قدر أكبر من الإنصاف من خلال تغييرات هيكلية تعدل الواقع الاجتماعي – الاقتصادي، وتحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي ومن حالات الهشاشة، وتعطي الأمل للجميع.

تغييرات تقوم على اعتبار حقيقي للهشاشة وعدم الاستقرار بحيث لا تترك أحدا على قارعة الطريق مع خيار التركيز في المقام الأول على الفئات الهشة سواء تعلق الأمر بالنساء أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استراتيجيات الحماية والمساعدة والترقية إضافة إلى تمكين المرأة عبر تعزيز تعليم الفتيات والتدريب المهني لمن تسربن من المدرسة في وقت مبكر، بل واللاتي لم يذهبن إلى المدرسة وتمكينهن من الحصول على التمويل.

وقد مكن تحديث الاستراتيجية الوطنية للطفولة من إعادة تركيز الإجراءات نحو توفير أكبر قدر من الحماية والوقاية والدعم لجميع الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحرومة.

وينطبق ذلك أيضا على استراتيجية تعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تيسير حصولهم على العمل وتمكينهم الاقتصادي والمشاركة في صنع القرار.

كما شكل التحرك الحازم نحو المساعدة الشاملة للمحتاجين خطوة جديدة على طريق تحسين رفاهية كل موريتاني حتى يتمكن من الاستفادة من إمكاناته ويساهم في الحياة الأسرية والمجتمعية بطريقة هادفة في مجتمع متماسك وقادر على الصمود، فيما مكنت السياسة الاجتماعية الاستباقية، التي نفّذها القطاع، من الحد بشكل كبير من الفوارق وإتاحة الفرص للإنجاز وفتح آفاق لحياة أكثر كرامة.

ومواصلةً لتنفيذ البرامج الرامية إلى تقليص الفجوات والقضاء على عدم المساواة وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، تعمل البرامج والسياسات المنفذة من قبل القطاع على ضمان تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، سبيلا إلى الوصول للتضامن الوطني الذي تحتمه المصائر الفردية والجماعية.

الشّعب

عهدة رئاسية اجتماعية بامتياز

إعداد : أحمد طالب ولد المعلوم

أشهر قليلة، تعد بأصابع اليد، متبقية من العهدة الرئاسية الأولى، لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أجمع الكثيرون على أن ميزتها، الإنصاف وعنوانها الابرز الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، من مؤازرة للطبقات الهشة والمتعففة وإعطاء الأولوية، في البرنامج الرئاسي المعلن غداة انطلاق الاستحقاقات الرئاسية لسنة 2019 «تعهداتي»، لقضايا المواطن البسيط وتوفير الحياة الكريمة له والتركيز على السبل الكفيلة بتمكين كل المواطنين من الولوج إلى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتكفل بتوفير المواد الغذائية الأساسية والماء والكهرباء.

وعلى هذا المنحى، توالت خطوات البرنامج الرئاسي طيلة الأعوام الخمسة للعهدة الرئاسية، خطوة بأخرى عبر تنظيم محكم للقطاعات الحكومية، بحيث يتم إعطاء الأولوية للمجالات الاجتماعية، فتصدرت المشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية البرامج الحكومية في توجه واضح المعالم بيّن القسمات نحو دولة تهتم بالمواطن بالدرجة الأولى.

وهكذا قطعت السلطات العمومية الموريتانية، وبتوجيهات ومتابعة مباشرة من رئيس الجمهورية، خطوات جبارة نحو الأهداف المرسومة في برنامج «تعهداتي» سعيا لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة في البلاد، منتهجة في ذلك خطة وطنية طموحة شعارها التضامن والإنصاف، وهدفها الأسمى رفاهية السكان عموما والشرائح الهشة خصوصا، فكان الاستثثار للقضايا الاجتماعية، رغم أزمة كورونا الخطيرة التي ألقت بظلالها على أداء حكومات الدول، وبرزت انعكاساتها على الاقتصاد العالمي والتبادل البيني في بداية المأمورية الرئاسية، التي تزامنت أشهرها الأولى مع هذه الجائحة التي أثرت سلبا على كل مناحي الحياة وعلى جميع الصعد، فيما كان للحرب الروسية الأكرانية، التي اندلعت بعيد التعافي من وباء كوفيد – 19، بالغ الأثر على اقتصاديات دول العالم وبالخصوص عالمنا الثالث.

ورغم كل الصعوبات ومختلف الأزمات العالمية والشح الناجم عنها، ظل «برنامج تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، صامدا وبخطواته المرسومة سلفا، بإيمان وطني راسخ دافعه استشعار المسؤولية والوفاء بالالتزامات، لبناء وطن عزيز وخدمة شعب يستحق كل عناية.

فوضع برنامج «تعهداتي» البعد الاجتماعي أولويته عبر رؤية ثاقبة التدبير وناجعة التسيير في ظل إقلاع اقتصادي بمشاركة كل الموريتانيين.

مقاربات اجتماعية

ففي إطار الحماية الاجتماعية، انتهجت الحكومة، منذ بداية المأمورية، مقاربة نوعية اثبتت جدارتها في سياسات القطاعات الحكومية المختصة في المجال الاجتماعي.

وفي هذا الصدد تركزت جهود وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة على الطبقات الاجتماعية الهشة والمرضى والمعوزين، ففي مجال المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة والمرضى قدمت الوزارة تحويلات نقدية لصالح 4850 مريضا، بمعدل 15000 أوقية شهريا لـ805 من مرضى السرطان ومعدل 10000 أوقية جديدة شهريا لأصحاب الأمراض المزمنة.

وفي هذا المسعى تكفلت الوزارة بعلاج 95 مريضا تكفلا كليا، للعلاج خارج البلاد مع حجز التذاكر لهم ولمرافقيهم وتقديم مبلغ 200000 أوقية على شكل إعانة لهم، كما تكفل القطاع بعلاج 5860 مريضا من المرضى المعوزين في المستشفيات الوطنية.

وقد استفاد في هذا الإطار، 931 مريضا من مرضى الفشل الكلوي، من حصص التصفية المجانية وافتتاح 4 صيدليات لتوفير الأدوية المجانية لهم.

وكذا التحويلات النقدية لصالح هؤلاء المرضى، بمعدل 15000 أوقية شهريا لكل مريض، إضافة إلى التكفل الكلي بعمليات توسيع وتركيب أجهزة التصفية.

كما قدمت الوزارة مساعدات مالية بمبلغ 200000 أوقية، لكل ضحايا الحرائق والحالات الصعبة والأمهات اللائي رزقن بثلاثة توائم.

وتتم هذه الإجراءات بالاتفاق مع مؤسسة موريبوست من أجل تسهيل توصيل المساعدات في الزمان والمكان المناسبين.

وفي سعيها لصيانة حقوق المرأة أنشأت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة مرصدا وطنيا يعنى بحقوق المرأة والفتاة، كما أنشأت 15 منصة جهوية متعددة القطاعات لمحاربة العنف وفتحت 8 دور لاستقبال النساء ضحايا العنف، إضافة إلى استحداث صندوق تحصيل النفقة، كما عملت الوزارة على تحسين مدونة الأحوال الشخصية في المجال الاقتصادي.

وفي سعيها لدعم الانشطة الاقتصادية النسوية مولت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة،3300 مشروعا مدرا للدخل خاص بالنساء بمبلغ قدره 75 مليون أوقية جديدة، كما تكفلت بتمويل 400 نشاطا مدرا للدخل و20 مشروعا صغيرا لتعزيز ولوج النساء للصفقات العمومية.

وفي مجال التمثيل الانتخابي الخاص بالنساء، حرصت الدولة على التمسك بنسبة35 % للنساء في المجالس المحلية والجهوية، فيما ارتفعت النسبة التي كانت مخصصة لهن في المجال البرلماني.

ومن أجل احتواء معضلة تسرب البنات، سعت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة لتكوين 480 فتاة متسربة من التعليم في عموم التراب الوطني، تم تكوينهن في 23 تخصصا مختلفا من بينها، المعلوماتية والطبخ والتجميل والبستنة، كما جهزت 2500 فتاة متخرجة بالمعدات لبدء مشاريعهن، إضافة إلى تكوين 348 مرشدة كونت 8789 امرأة على المهارات الحياتية في 6 ولايات من الوطن.

وفي مجال الأحوال الشخصية عالج القطاع المعني بالعمل الاجتماعي حوالي، 1429 من النزاعات الأسرية.

حماية للمجتمع

ولم يقتصر مظهر الاهتمام الاجتماعي للدولة على قطاع الشؤون الاجتماعية، بل تعددت القطاعات والهيئات الحكومية التي تعنى بالقضايا الاجتماعية، فاستحدثت السلطات العمومية في بداية المأمورية، مندوبية عامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، لتعطي بذلك، دفعا جديدا وقويا لنفاذ المواطنين الأقل دخلا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية من جهة، ولتعزز وسائل الانتاج ودعم القوة الشرائية للطبقات الهشة من جهة أخرى، ولتمكين السكان من تحقيق الرفاه، عبر تنفيذ ومتابعة برامج مكثفة للتحويلات النقدية ومحاربة انعدام الأمن الغذائي في كل أبعاده عبر عديد برامج التنمية المندمجة ودعم المبادرات الجماعية القاعدية وتنفيذ برامج تمكين النساء ووضع نظام للحماية الاجتماعية وإطلاق برنامج للتأمين الصحي الشامل، حيث أنجز الكثير من المشاريع الهامة مثل:

- توسيع برنامج الدفع النقدي المنتظم الذي شمل أكثر من 98.236 أسرة سنة 2022 بمبلغ قدره 1.317.466.600 أوقية جديدة مقابل 30.000 أسرة سنة 2019
- زيادة المبلغ الشهري من 1.500 أوقية جديدة إلى 2.200 أوقية جديدة لكل أسرة.
- المساعدة في مواجهة الصدمات لصالح 396.292 أسرة فقيرة بمبلغ ناهز891.657.000 أوقية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن كوفيد19-، وكذا منح المساعدة في أيام الشدة لصالح116.145 أسرة بمبلغ قدره 1.207.070.010 أوقية جديدة.
- منح دفع نقدي بمبلغ قدره 2.025.000 أوقية جديدة ل 300 أسرة متضررة من إغلاق الحظيرة الوطنية لجاولينغ سنة 2021
- مساعدة 1.000 أسرة منكوبة جراء السيول في عدل بكرو سنة 2020 بمبلغ قدره 2.250.000 أوقية جديدة.
- مساعدة لصالح 1.195 من أسر الحراس المرحلين من تفرغ زينه بمبلغ قدره 5.323.500 أوقية جديدة.
- إنجاز مشروع للتنمية المندمجة لصالح بلدة «اودي أهل الشيهب» ببلدية كنكوصة بمبلغ قدره7.233.865 أوقية جديدة
- إنجاز مشروع للتنمية المندمجة لصالح بلدة «دايل غمبا» ببلدية كومبي صالح بمبلغ قدره 4.909.930 أوقية جديدة
- إنجاز مشروع لدعم المبادرات الجماعية القاعدية في بوغي بمبلغ قدره 816.000 أوقية جديدة.
- تمويل عملية بيع المواد الغذائية الأساسية طيلة شهر رمضان لصالح 40.000 أسرة على مستوى جميع مقاطعات نواكشوط بمبلغ إجمالي قدره 27.000.000 أوقية جديدة سنة 2020 و24.000.000 أوقية جديدة سنة 2021.
- تنفيذ مشروع المخزون الغذائي القروي بتكلفة قدرها 2.623.640 أوقية جديدة في ولايتي تكانت و آدرار.

- الإعداد الفني والمالي لبرنامج بناء 10.000 سكن اجتماعي، منها 500 تم توقيع عقود بناء بشأنها.
- نشر ملفات عروض مناقصة لإنجاز 1432 سكن آخر.
- المساعدة الاجتماعية لـ 2377 من مرضى العجز الكلوي.

أهمية التعليم

وكان للتعليم في برنامج «تعهداتي» حضور بارز، وعيا من السلطات العمومية بأهمية دوره في أي تنمية اقتصادية واجتماعية للبلد، فسعت لتطوير قطاع التعليم تمشيا مع حاجيات المرحلة وركزت على وضع قواعد نظام تعليمي فعال، فجاء ميلاد المدرسة الجمهورية ليجسد تطلعات كل الموريتانيين في هذا المجال، لتكون بذلك وسيلة للاندماج الاجتماعي وتذويب الفوارق وإزالة الغبن الاجتماعي.

ودعما لهذا التوجه تمت المصادقة على قانون التوجيه للنظام التربوي الوطني، وأنشئ مجلس وطني أعلى للتعليم، وشيد ما يناهز 1400 حجرة دراسية وتستمر الأشغال فيما يقارب 1200 أخرى.

وتم اكتتاب 8040 مدرسا واستمر التكوين لـ 9000 آخر، واستفاد قرابة 190000 تلميذ في 370 مدرسة ابتدائية من برنامج الكفالات المدرسية المدعومة من طرف الدولة.

وتمت طباعة وتوزيع أكثر من 1.600.000 كتاب مدرسي.

وفي هذا الإطار، شهدت كتلة الرواتب الخاصة بالمدرسين زيادة بنسبة 30 % واستحدث ما يزيد على 750 لجنة لتسيير المؤسسات المدرسية للمساهمة في تحسين جودة التعليم.

وقد شكلت المدرسة الجمهورية، لكونها مؤسسة عمومية إجبارية، عنوانا بارزا في برنامج رئيس الجمهورية « تعهداتي»، باعتبارها الضامن الحقيقي لإرساء العدالة الاجتماعية المنشودة، وتنمية روح الاستقلالية والمسؤولية والديمقراطية وقيم العيش المشترك.

تطوير المنظومة الصحية

وعلى مدى السنوات الخمسة للعهدة

الرئاسية، بذلت الدولة جهودا كبيرة، لتطوير المنظومة الصحية بدء من الجهود الاستثنائية لمكافحة جائحة كوفيد19-، والتي انطلاقا منها انتهجت سياسة تقريب الخدمات الصحية من الفئات السكانية الأكثر هشاشة، حيث سعى القطاع الصحي لخلق منظومة صحية حديثة وفعالة وفي متناول جميع المواطنين.

وسعت الدولة إلى توسيع نطاق عرض الخدمات الصحية، عبر توفير الأدوية المطلوبة، وضبط مساراتها في مجال التوريد والتخزين والتوزيع، مع إرساء نظام «ميسر» لتوفير الأدوية الأساسية بصيدليات الوحدات الصحية الاستشفائية والقاعدية على عموم التراب الوطني، بجودة مضمونة وبسعر أقل من السعر الأصلي ب 50 %.

وعززت قدرات العاملين بالقطاع فتمت مضاعفة الرواتب الأساسية للعاملين فيه بزيادة 100 %، إضافة إلى زيادة 20000 أوقية قديمة على الرواتب.

وعززت الأنظمة التشاركية للتأمين الصحي، للمساهمة في خلق نظام صحي شامل.

وشهد قطاع الصحة نقلة نوعية في مجالات عدة، ففي إطار تيسير الخدمة الصحية للمواطنين، استفادت 145 ألف امرأة من الكلفة الجزافية وشمل التأمين الصحي السنة الماضية 1200000 شخص بنسبة وصلت 30 %، إضافة إلى تأمين 100 ألف أسرة متعففة، على أن تصل نسبة التأمين الصحي في أفق 2030 نسبة 70 % من السكان.

ووصلت التغطية الصحية السنة الماضية 2022 إلى 473 أخصائيا لكل 10 آلاف ساكن و702 من الاطباء العامين.

وفي مجال تطوير البنية التحتية وتوفير المعدات، واصل القطاع، تشييد المستشفيات والمراكز والنقاط الصحية، حيث ستنتهي الأشغال قريبا في مستشفيين جهويين بسعة 150 سريرا لكل منهما في مدينتي أطار وسيلبابي، فيما تتواصل مساطر تشييد مستشفيات جهوية في كل من لعيون وألاك وتجكجه وكذا بناء 22 مركزا صحيا و16 نقطة صحية من فئة «أ» و8 نقاط صحية من فئة «ب» في مناطق مختلفة من البلاد.

وبالنسبة للتجهيزات والمعدات الطبية، التي تعتبر رأس الحربة في أي عمل طبي، فقد تضاعفت اعدادها، كما هو الحال في عدد سيارات الإسعاف، التي وصل عددها السنة الماضية 211 سيارة بدل 71 سيارة سنة 2019 وكذا مركزيات الأكسجين من مركزية واحدة 2019 إلى 17 مركزية سنة 2023 وأسرة الإنعاش من 38 سريرا سنة 2019 إلى 345 سريرا سنة 2022...

وكان حضور الدولة، في المجال الاجتماعي خلال المأمورية الرئاسية الجارية، كبيرا جدا، حيث لم تقتصر هذه العناية على الوزارة المعنية بالشؤون الاجتماعية او المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء « تآزر»، المستحدثة لهذا الغرض، بل كان لقطاعات حكومية أخرى دورا كبيرا وحاسما في هذا المجال كما هو حال مفوضية الأمن الغذائي ومفوض حقوق الإنسان والعمل الانساني والعلاقات مع المجتمع المدني...

معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في مقابلة مع مجلة «الشعب»:

نركز على مساعدة الفئات الهشة وتمكين المرأة وحماية حقوقها وترقية أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

أكدت معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيدة صفيه بنت انتهاه، أن قطاعها يعمل، وفق رؤية واضحة، تستهدف الاهتمام بالمرأة وتعزيز دورها في المجتمع، وضرورة تمكينها وحماية حقوقها من أجل مشاركة نشطة في العملية التنموية.

وأضافت معالي الوزيرة في مقابلة مع مجلة «الشعب» أن التدخلات المنفذة تنطلق من تشخيص للأسباب التي ساهمت في وضعية المرأة بشكل عام والتي من بينها، انتشار الأمية في صفوف النساء، والتسرب المدرسي، والعقليات المجتمعية المعيقة، والنظرة النمطية اتجاه المرأة.

واستعرضت معالي الوزيرة في المقابلة بالمؤشرات والأرقام نتائج أهم البرامج التي تم القيام بها في مجال الشؤون الاجتماعية، منذ عام 2019 وحتى الآن، وتحديد تلك التي تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة. وفيما يلي نص المقابلة:

«الشعب»: كيف يسهم قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في تعزيز دور المرأة وتمكينها، خصوصا في المجالات التي شكلت تحديا لها طيلة عقود من الزمن؟.

معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة: في البداية أشكركم جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لتسليط الضوء على محاور أساسية تشكل أهم تدخلات قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، والتي من بينها تحسين الظروف الحياتية للمرأة ومشاركتها الكاملة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتنفيذا لما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من اهتمام بالمرأة ودورها في المجتمع، وضرورة تمكينها وحماية حقوقها من أجل مشاركة نشطة في العملية التنموية.

ولا شك أن أي قراءة موضوعية لواقعها، لابد أن تنطلق من تشخيص للأسباب التي ساهمت في وضعية المرأة بشكل عام والتي من بينها:

- انتشار الأمية في صفوف النساء.
- التسرب المدرسي.
- العقليات المجتمعية المعيقة، والنظرة النمطية اتجاه المرأة.
- نقص الاستقلالية الاقتصادية لدى معظم النساء.
- ضغط الالتزامات المنزلية.

هذه العوامل من بين أخرى ساهمت في الحد من استفادة المرأة من الكثير من الفرص المتاحة.

ولتغيير هذه الوضعية، وضع قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، في إطار برامج حكومية منسقة، رؤية واضحة تتجسد في استراتيجيات موضوعية وبرامج طموحة، استنادا لالتزامات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه الانتخابي «تعهداتي» بشأن المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة، وتمكين المرأة وحماية حقوقها، وترقية أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع عرض خدمات التعليم ما قبل المدرسي.

وانطلاقا من إعلان السياسية العامة للحكومة، الذي قدمه معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال مسعود، وصادقت عليه الجمعية الوطنية، واستنادا كذلك لأولويات وأهداف وخطة عمل الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وتماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

وللجواب على سؤالكم المتعلق بمساهمة قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في تعزيز دور المرأة وتمكينها، أود أن أشير إلى أن القطاع وتعزيزا للجهود المؤسسية، بادر بإنشاء آليات وهيئات ووضع برامج، تنفيذا للاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع من ضمنها، إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة و الفتاة، الذي يلعب دورا مهما، في خلق الوعي بحقوق المرأة والفتاة وصيانة كرامتها وحمايتها وتوعيتها بحقوقها،

وإقامة خلايا قطاعية للنوع في القطاعات الحكومية، وفتح منصات جهوية متعددة القطاعات في كل الولايات لحماية النساء والفتيات من العنف، ومعالجة وحل النزاعات الأسرية وفق منهج المصالحة الاجتماعية.

وكما تعلمون فإن الاستقرار الأسري وحماية المرأة هما صمام الأمان لبناء مجتمع متصالح وبيئة اجتماعية سليمة.

وفي نفس الإطار أيضا تم فتح 8 دور لاستقبال النساء ضحايا العنف، إضافة إلى إنشاء صندوق للنفقة لتسهيل حصول النساء والأطفال على حقوقهم، وهذه من النقاط التي شكلت تحديا اجتماعيا كبيرا، وكان لإنشاء قناة الأسرة التي تعمل أيضا على مواكبة إعلامية للقضايا الاجتماعية، وتغيير العقليات من خلال البرامج الإعلامية الموجهة، دور هام بنشر الوعي بالمسلكيات الاجتماعية الضارة.

فنحن نعتقد بأن تصحيح تلك الصور النمطية يحتاج لعمل إعلامي يكرس كل مساطره بشكل مكثف نحو هذا الهدف، وسيكون لذلك كما ذكرنا دور كبير في حلحلة تلك التصورات المعيقة لتقدم المرأة، والمؤشرات التي لدينا تفيد بأن تغييرا مهما حدث على عقلية المجتمع، وأن العديد من الخطوط الحمراء سابقا أصبحت مادة إعلامية يتناولها القائمون بالاتصال.

بالتوازي مع ذلك فإننا نثمن عاليا الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية بشكل عام والرسمية منها بشكل خاص في تصحيح تلك الصور النمطية، وفي هذا الصدد فإنني أثمن عاليا تخصيص الوكالة الموريتانية للأنباء لعددها لهذا الشهر للإشكالات التي تهم القطاع.

وإضافة إلى ما ذكرنا آنفا، يعمل القطاع على تكوين المرأة لضمان استقلاليتها الاقتصادية، وفي هذا الإطار يقوم مركز التكوين لتمكين المرأة بتأهيل الفتيات المتسربات من التعليم والنساء في التعاونيات النسوية لتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية ومحاربة البطالة لديهن، والرفع من المستوى المعيشي للأسرة، من خلال رفع مستوى التشغيل أيضا، ولهذه المؤسسة الهامة 16 فرعا في مختلف ولايات الوطن، وصل عدد المُكونات فيها (4800) فتاة، وقد تم تكوينهن في 23 تخصصا تلامس حاجيات السوق وطموحات الفتيات.

ودائما في ذات السياق شرعت الوزارة في تصميم وتنفيذ برنامج وطني يهدف إلى تمكين المرأة من خلال تيسير ولوجها إلى التمويلات الصغيرة.

ولقد شملت هذه التمويلات أكثر من 6000 تجمعا نسويا منها 1200 مبادرة إنتاجية لصالح النساء معيلات الأسر، وخريجات مركز التكوين لتمكين المرأة، وكذا المربيات، وأمهات أطفال التوحد (الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين بمركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة)، والأطفال متعددي الإعاقة، وقد حظيت النساء ذوات الإعاقة بنصيب عادل من كل التمويلات المقدمة على التراب الوطني.

وفي إطار ترقية نفاذ النساء لمراكز صنع القرار والمشاركة السياسية وتعزيز الولوج لمهن الأمن والعدل والدبلوماسية والإدارة، يعمل القطاع على رفع النسب المتعلقة بكل هذه المجالات، وقد أدت حملة المناصرة الكبرى تحت الرعاية السامية للسيدة الأولى الدكتورة مريم محمد فاضل الداه، إبان الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الماضية إلى رفع المشاركة السياسية للمرأة من 19 % في البرلمان الماضي إلى 23 % في البرلمان الحالي، وإلى 35 % في المجالس المحلية والجهوية.

كما أن القطاع يوفر المناصرة للمرأة في مختلف المجالات، وخاصة إذا كانت تشعر بالظلم، أو تحتاج للدفع بمشاريعها إلى الأمام، وفي هذا الإطار استفادت العديد من النساء صاحبات المشاريع الريادية من تلك المناصرة.

محاور كثيرة من بين أخرى لاشك أنها عكست التقدم الكبير الحاصل في مجال تمكين وحماية المرأة، منذ 2019 وحتى الآن، وقد أعطى دفعة قوية لتمكينها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا.

«الشعب»: ماهي خطة قطاع العمل الاجتماعي لتقديم الدعم للمرضى المعوزين من أصحاب الأمراض المزمنة، وما هي الخدمات المحددة والبرامج التي تقدم لهم.؟

معالي الوزيرة: انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية للقطاع نعمل على تنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية للضعفاء ورعاية المرضى المعوزين وتعزيز التضامن الوطني، وفق خطة عمل هدفها التكفل بمرضى القصور الكلوي المزمن والمرضى المتعففين المرفوعين للخارج، ومساعدة مرضى الانكولوجيا، والهيموفيليا وأصحاب الأمراض المزمنة الأخرى، والتكفل الصحي بالمرضى المعوزين في المستشفيات، حزمة من التدخلات الدائمة يقوم بها قطاع العمل الاجتماعي، ويمكن تقديمها في أرقام حسب آخر الاحصائيات.

في مجال التكفل بعلاج المرضى المعوزين في المستشفيات فقد وصل عددهم 5860 مريضا، كما تم التكفل بعلاج 95 مريضا معوزا تم رفعهم للخارج.

أما بخصوص التحويلات النقدية للمرضى، فقد استفاد منها 4850 مريضا من بينهم 805 مريضا بالسرطان شفاهم الله، قيمة التحويل النقدي شهريا 15000، أما مرضى الفشل الكلوي فقد استفاد منهم 931 مريضا بالتكفل الشامل بحصص التصفية، ولتوفير الأدوية الأساسية بشكل مجاني لهؤلاء، تم افتتاح صيدليات لهذا الغرض، صيدليتين على مستوى نواكشوط وصيدلية في ولاية داخلت نواذيبو، وأخرى في لعصابة، إضافة إلى تحويل نقدي بقيمة 10000 أوقية قديمة، ويستفيد أصحاب الأمراض المزمنة الأخرى من تحويل نقدي شهري قدره 10000 أوقية قديمة، ويتدخل القطاع أيضا في بعض الحالات الخاصة كالتوائم الثلاثية وأكثر والحرائق إلى غير ذلك.

كما تستفيد فئات أخرى، أيضا من البرامج الاجتماعية التي يقوم بها القطاع مثل برنامج دعم الأسر المتعففة في رمضان لصالح 10 آلاف أسرة سنة 2023، بغلاف مالي قدره 500 مليون أوقية قديمة، استفاد منها أسر قدامى المتقاعدين من الجيش والأسر التي تعيلها نساء، وأسر أصحاب الأمراض المزمنة وأسر الأطفال متعددي الإعاقة، وهو البرنامج الذي سيتم مع حلول شهر رمضان المبارك بحول الله، واستحداث برنامج أضحيتي 2022 - 2023 لصالح 1100 مسن متعفف في 7 ولايات داخلية.

كما أن قطاع العمل الاجتماعي ظل خلال المأمورية الأولى لفخامة رئيس الجمهورية يوفر المساعدة الاجتماعية العاجلة لمستحقيها، بحيث أننا في القطاع نجزم بأنه لم يتقدم إلينا مواطن معوز بحاجة لدعم ومساعدة اجتماعية مستعجلة وتأخرنا عنه، وذلك تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بضرورة القرب من المواطن خاصة في أوقات الشدة.

«الشعب»: ماهي التدخلات التي يقوم بها قطاع العمل الاجتماعي لدعم ورعاية الطفولة في ضوء التحديات الاجتماعية والخطط الرئيسية لتعزيز جودة الرعاية وتأمين احتياجات الأطفال في المجال التربوي؟

معالي الوزيرة: الطفولة محور أساسي من

المحاور التي تشكل اهتمامات ومسؤولية قطاع العمل الاجتماعي، وانطلاقا من الاستراتيجية الوطنية للطفولة، التي تستند إلى عدة محاور نعمل على تجسيدها من خلال الخطط وبرامج العمل، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن حزمة من التدخلات منها:

- تنظيم خمسة عشر طاولة جهوية للتشاور من أجل حماية الطفل مع دمج النظم المجتمعية لحمايته في التخطيط البلدي من حيث الحماية والاندماج الاجتماعي للأطفال، الذين يواجهون صعوبات، حيث تم دمج واستقبال 1829 طفلا، بما في ذلك 881 طفلا في الأسر 575 طفلا مدمجا في المدرسة، و42 طفلا في الأسر، و25 طفلا حديث الولادة مهجورا في أسر متكفلة.
- تعزيز مشاركة الأطفال وتعلم القيم الديمقراطية والمواطنة من خلال تنظيم طبعة أولى وثانية من رحلات الاستكشاف لصالح 97 طفلا مستحقا في النظام المدرسي من 49 مشاركا من جميع الولايات في البلاد.
- اعتماد وتنفيذ خطة استراتيجية لتطوير عرض التعليم ما قبل المدرسي، لإنشاء 100000 مقعد، بحلول عام 2024 مع التركيز على العدالة الاجتماعية.

كما تم تنفيذ العديد من الإجراءات الرئيسية لخارطة الطريق لهذه الخطة الاستراتيجية مثل:

- توقيع اتفاقية شراكة متعددة الأطراف (وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة – وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي – وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي – المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء « التآزر» – مفوضة الأمن الغذائي).
- إطلاق إجراءين تجريبيين لأقسام تحضيرية» في 154 مدرسة ابتدائية و150 محظرة نموذجية.
- افتتاح 06 رياض أطفال عمومية في نواكشوط مع قدرات استقبال مضاعفة (مع الموظفين والمعدات المطلوبة).
- مراجعة برنامج التعليم قبل المدرسي ومراعاة المتطلبات الجديدة للإشراف على الأطفال الصغار.
- استلام معدات ولوازم ما قبل المدرسة لصالح 395 قسما من مرحلة ما قبل المدرسة.
- تغطية تكاليف التعليم لأكثر من 12000 طفل من الأسر الهشة.
- إغلاق السنة الدراسية للتعليم ما قبل المدرسة، بتسجيل 45696 طفلا، أي معدل تحقيق 45.7 بالمائة من التزام رئيس الجمهورية الذي يغطي 100000 طفل في عام 2024.
- توحيد المعايير لـ 43 من رياض الأطفال العامة وتجهيز الفصول التحضيرية في المدارس والمحاظر بمعدات ومواد ما قبل المدرسة.
- مراجعة الكتاب المدرسي وتطوير دليل المربي.
- طباعة برنامج التعليم قبل المدرسي ودليل المدرب قيد التنفيذ.

وفي إطار تعزيز الموارد البشرية للقطاع، وخاصة المؤهل منها لترقية وحماية الطفولة، فإن القطاع اكتتب 150 مربية من خريجات المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي مؤخرا، قادرات على التكفل بالأطفال في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، كما تخرجت من المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي دفعة من المراقبين المفتشين لرياض الأطفال، سيكون لها دور كبير في تطوير أداء المربيات وتحسين وضعية رياض الأطفال.

«الشعب»: كيف يسعى قطاع العمل الاجتماعي إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وما هي السياسات والبرامج التي تُنفذ لضمان التمكين والدمج الاجتماعي لهذه الفئة؟

معالي الوزيرة: كما تعلمون في سنة 2022 تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة 2022 – 2030، وهي استراتيجية طموحة تحمل توجهات كبرى لحماية وترقية هذه الفئة الكريمة، إضافة إلى إنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الصعيد الدولي صادقت موريتانيا على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

طبعا نحن نعتقد أن هذه الفئة من المجتمع تحتاج الكثير من التدخلات بعضها على مستوى تغيير النظرة النمطية، والبعض على مستوى التدخلات الإجرائية المتعلقة بالخدمات التي يقدمها القطاع لهذه الفئة الكريمة.

ففي مجال التشغيل والتمكين الاقتصادي لهذه الفئة الكريمة، تم وضع برنامج لدمج 3800 شخص معاق، من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل بتمويل من طرف صندوق الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وتم تمويل 3300 نشاط مدر للدخل في إطار برنامج التحويلات النقدية لصالح 10 آلاف أسرة بها شخص من ذوي الإعاقة.

كما تمت زيادة وتيرة إنتاج بطاقة الشخص المعاق، حيث استفاد منها 9300 شخص فضلا عن توقيع اتفاقية مع وزارة الصحة تشمل التأمين الصحي لصالح 3000 شخص.

تحويل نقدي لصالح أكثر من 937 طفلا من الأطفال متعددي الإعاقة، بواقع 240000 لكل طفل سنويا.

تنفيذ برنامج التحويلات النقدية لفائدة 10000أسرة بها على الأقل شخص معاق بمبلغ 150000أوقية لكل أسرة في نواكشوط بالتعاون مع السجل الاجتماعي بين عامي 2023/2021.

وقد تمت تعبئة التمويلات الضرورية لتحويلات نقدية لصالح 15000 أسرة تشمل على الأقل شخصا معاقا بمبلغ يربو على 3,7 مليار أوقية قديمة، كما يقوم القطاع بتوزيع المعدات التقنية المساعدة على الحركة (كراسي متحركة – عكازات – عصي بيضاء – ومساعدات السمع).

وفي إطار العلاقة مع الشركاء المجتمعيين يعمل القطاع بشكل مستمر على تعزيز قدرات الاتحادية الوطنية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منحة سنوية قدرها 9.075.000 أوقية.

وفي إطار الاهتمام البالغ الذي توليه الدولة لهذه الفئة الكريمة تم إنشاء مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، ويستقبل المركز الأطفال في عمر 4 إلى 15 سنة، ويبلغ عدد المسجلين فيه 1013 طفل في ست وحدات هي التوحد ومتلازمة داون والإعاقة الذهنية والمكفوفين والصم والتكوين المهني، ويقدم خدمات النقل والكفالة والحقيبة المدرسية والزي المدرسي بشكل مجاني.

وبه ثلاث وحدات مدرسية، و فرع التكوين المهني، به ثلاث ورشات، وتتبع للمركز خمس فروع بالداخل هي فروع داخلت نواذيبو وتيرس الزمور وآدرار ولبراكنة والحوض الشرقي، كما تم تقديم دعم مالي لصالح المنظمات العاملة في مجال تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، وأيضا تم إنشاء شعبة خاصة بالتربية المتخصصة في المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي.

في الختام نحن في وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، نعتقد بأن الجانب الاجتماعي من تعهدات فخامة رئيس الجمهورية تم تحقيقه، وفيما يتعلق بالمحاور التي تهم قطاعنا من تلك التعهدات فقد تم الإيفاء بها بشكل كبير رغم الصعوبات والأزمات الدولية التي عرفها العالم.

إدارة الطفولة

بين مسارات الحماية وأولويات الدعم

إعداد/ محمد العتيق

الطفولة مرحلة عمرية من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان إذ تتسم بتطورات جسدية وعقلية ونفسية سريعة ومتلاحقة، وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها الأساس الذي يُبنى عليه مستقبل الفرد، إذ تتشكل فيها شخصيته وتتحدد هويته، كما تنمو قدراته العقلية وتتبلور قيمته ومعتقداته. ولإن كانت الأسرة نواة المجتمع فإن الطفولة بذرته التي إن أعطيت العناية والرعاية وسقيت بالمهارات والمعارف تحقق للمجتمع صلاحه وبنيانه المرصوص

ونظراً لأهمية هذه المرحلة العمرية فقد حظيت باهتمام كبير من قبل خبراء التنمية والباحثين وعلماء النفس والاجتماع، إذ سعوا من خلال دراستها إلى فهم التطورات والتغيرات التي يمر بها الطفل، بهدف تلبية احتياجاته المختلفة بشكل صحيح، وضمان نموه السليم.

وضمانا لسلامة الطفل دفعت المنظمات الحقوقية الناشطة في هذا المجال دول العالم إلى اعتماد قوانين ومعاهدات لحماية الطفل وكانت البلاد في مقدمة الموقعين والمصادقين عليها.

الحديث عن الطفولة في موريتانيا يستدعي التطرق لعدة محاور هي أساس العمل الحكومي الموجه لهذه الفئة العمرية، وذلك حسب مسارات ثلاث، وضع برنامج وطني لحماية الاطفال – الاستقبال والتكفل بالأطفال في وضعيات صعبة –، وصياغة وتنفيذ خطة استراتيجية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي والوقاية من سوء التغذية للأطفال من 0 إلى 5 سنوات.

حماية الطفولة
الخطط والبرامج

حماية الطفولة بمفهومها الشامل هي تلك السياسات والأنظمة والخدمات الضرورية لتمكين الطفل من العيش بشكل طبيعي في جو أسري يضمن له النمو بصحة نفسية وجسدية جيدة، وتستند هذه السياسات على مجموعة من القوانين والمواثيق الدولية، والتي صادقت البلاد على جلها مثل الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والتي تم التوقيع عليها بتاريخ 16 مايو 1991، وكذلك انضمامها إلى البرتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل حول بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، وكمبدأ أخلاقي والتزاما منها بهذه المواثيق والعهود سلكت البلاد طريقا عبدته لنفسها لحماية كافة الأطفال الموجودين على ترابها وذلك وفق استراتيجية وطنية لحماية الطفولة والتي تم تطبيقها عامي 2009 و 2010 وتم تحيينها 2020 وهذه الاستراتيجية

اعتمدت مجموعة من الخطط والبرامج تطبق على مراحل وأجزاء مختلفة منها المصادقة على القوانين وسن القوانين الوطنية حيث تمت صياغة مدونة وطنية للطفل، كذلك ابتكار آليات تنفيذ هذه الخطط والبرامج على أرض الواقع كإنشاء مجلس وطني

للطفولة والذي يرأسه مستشار الوزير الأول للشؤون الاجتماعية وأيضا الطاولات المستديرة الجهوية لحماية الطفولة وهي عبارة عن آلية للتنسيق بين كافة الشركاء والفاعلين في مجال حماية الطفولة، وكذلك مركز الدمج وحماية الأطفال والذي يضطلع بدور تكميلي وتأهيلي حيث يقوم بالتكفل بالأطفال الذين تم رصدهم وتقييم أوضاعهم عبر البرامج والآليات السابقة.

وفي سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل عملت السلطات المعنية على تعزيز أنظمة حماية الطفل واعتماد مقاربة مندمجة وشاملة للتكفل بجميع اشكاليات حماية الطفل، والجهود المبذولة منذ 2010 مكنت من تحقيق 46 نظاما للحماية، منها 12 طاولة مستديرة جهوية عشر منها مفعلة، و34 نظاما بلديا، 31 منها مفعلا.

وتتويجا لهذه الجهود، فإن حوالي 42721 طفلا من 5 إلى 18 سنة تمكنوا من الولوج على الأقل إلى خدمة الحماية عن طريق أنظمة الحماية الجهوية والبلدية وفق حزمة الخدمات المعروفة (التكوين المهني، المساعدة النفسية الاجتماعية، التوجيه، التكفل الصحي، إعادة الدمج الاجتماعي، المساعدة القانونية، إعادة الدمج المدرسي، الحالة المدنية إلى آخره).

تحقيق أكبر قدر من الأمان للطفل والالتزام بكافة حقوقه يحتم وجود مقاربة تنظيمية من أجل الوقاية والتكفل. فالأطفال في الأوساط الهشة معرضون لمخاطر جمة قد لا يكون أعظمها الاستغلال البدني والجنسي، لذا نصت الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل على وجوب التركيز على احتياجات أولئك الأطفال الأكثر هشاشة مع تعزيز نظام الحماية بغية أن يستفيد من ذلك جميع الأطفال.

وللتوعية ضد المسلكيات الضارة بالطفل تسير السلطات المعنية حملات للتحسيس والتوعية وتختار كل حملة موضوعا أو جانبا من المسلكيات الضارة بالطفل لتحسيس المواطنين بتجنبها حماية لأطفالهم ومن المنتظر ان تطلق السلطات حملة تحسيس وطنية حول مخاطر استخدام الأنترنت وماله من خطر ماحق على صحة الطفل العقلية والنفسية وسلوكه الاجتماعي

التعليم والرعاية ضمان حماية الطفولة

يعد التعليم والتدريب على المهارات الأساسية أقوى السبل لحماية ورعاية الطفل حتى يمتلك مقومات الصمود، والتعليم ما قبل المدرسي هو القاعدة والأساس الذي ينطلق منه المصعد الاجتماعي للتعليم، وقد ظل هذا النوع من التعليم محدودا جدا في البلاد فنسبة الولوج اليه ظلت تتراوح ما بين 8 إلى 9 %.

للتعليم ما قبل المدرسي فوائد كثيرة تركز السلطات المعنية على ثلاث منها بوصفها غاية الخطط في هذا المجال وهي: مساهمته في الاندماج الاجتماعي للأطفال وتوطيد اللحمة الوطنية والعدالة الاجتماعية، حيث يعمل على تهيئة الطفل للمدرسة ويساهم في نجاعة ونوعية النظام التربوي، ويدفع نحو تمكين المرأة من خلال توفير الوقت وخلق الوظائف، لها.

ولهذا الغرض أعدت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والطفولة والأسرة، حسب مقاربة متعددة القطاعات، مخططا استراتيجيا لتنمية التعليم ما قبل المدرسي،

ويتأسس المخطط الاستراتيجي على توجيهات ثلاث:

1 – عمل تشاوري ومنسق بين قطاعات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والطفولة الأسرة، وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، وزارة الشؤون السلامية والتعليم الأصلي، تآزر، مفوضية الأمن الغذائي ورابطة العمد الموريتانيين،

2 – إدخال السنة التحضيرية في التعليم الأساسي والمحظري،

3 – تنمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص خدمة لتوطيد ثنائية العرض والطلب.

ولزيادة العرض في هذا النوع من التعليم اتخذت السلطات المعنية جملة من الانشطة والإجراءات تمثلت في إعادة تهيئة 43 حديقة أطفال عمومية وتجهيزها بالمعدات وطواقم التأطير، إنشاء 300 فصل تحضيري نموذجي داخل المدارس والمحاظر للسنة الدراسية 2022 2023، وانجاز برنامج دعم مالي للتكفل بتكاليف الدراسة ما قبل مدرسية لصالح 12500 طفل من ابناء الأسر الهشة في إطار الشراكة بين نقابات التعليم الخاص وشبكات الطفولة الصغرى، واستلام معدات ومواد نوعية خاصة ب 395 قاعة درس للتعليم ما قبل المدرسي، ومراجعة البرنامج الخاص بالتعليم ما قبل المدرسي وإنجاز دليل المربية، واكتتاب وتكوين 30 مراقبا للتعليم ما قبل المدرسي.

ولتوطيد المكتسبات وتجاوز التحديات في المديين القصير والمتوسط اتخذت الإجراءات التالية:

- اكتتاب 200 مربية للتعليم ما قبل المدرسي من بين اللاتي يوجدن حاليا في سوق العمل مما يمكن من رفع عدد الأقسام التحضيرية في المدارس الأساسية إلى 300 وخلق 200 فرصة عمل لفتيات أكثرهن منحدرات من أوساط فقيرة، وتقدر الكلفة المالية لهذا الاجراء ب 24 مليون أوقية جديدة.
- افتتاح 50 فصلا جديدا تحضيريا في نواكشوط.
- تأمين الكلفة الدراسية لما لا يقل عن 25.000 طفل منحدرين من الأسر الهشة، طيلة العام الدراسي 2022 2023، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتمويل قدره 60 مليون أوقية جديدة، ويمكن هذا الاجراء من تطوير العرض والطلب وكذلك تعويض النقص الناتج عن الاستغناء التدريجي عن القطاع الخاص في منظومتنا التربوية في مجال التعليم الأساسي.
-إنشاء صندوق خاص بالتعليم ما قبل المدرسي داخل المحاظر مرتكز على تكوين شيوخ المحاظر على مفاهيم التنمية الاندماجية للأطفال ليشمل البرنامج في مرحلته الأولى 400 مدرسة نموذجية قادرة على بناء جسر بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي، بتكلفة قدرها 12 مليون أوقية جديدة.
- إنشاء 50 مركزا جمعويا في المناطق الريفية الأكثر احتياجا
- توفير الزي المدرسي لصالح 50.000 طفل بما قدره 25 مليون أوقية جديدة.
- تنفيذ برنامج تغذية في الوسط ما قبل المدرسي والجمعوي لصالح 200.000 طفل ما بين 0 إلى 5 سنوات.
- بناء 12 حديقة أطفال نموذجية في عواصم 12 ولاية حددت مواقعها منذ 2021.

محاربة سوء التغذية ضمان للصحة القاعدية للطفولة

التفكير في حماية الطفل يستدعي الاهتمام بصحته البدنية، وأكبر مهدد لصحة الطفل سوء التغذية المنتشر في الأوساط الفقيرة والهشة، وللوقاية من هذه الآفة الخطيرة أعدت السلطات المعنية برنامجا وطنيا

لمحاربة سوء التغذية، تم إنشاؤه عام 2012 لتعزيز واستدامة المشاريع السابقة الممولة من قبل البنك الدولي والمتمثلة في مشروعي نيتريكوم للتغذية (عام 1999 م حتى عام 2005م) ومشروع دعم قطاعي الصحة والتغذية (باسن عام 2007م حتى عام 2011م).

ويعنى البرنامج الوطني لمحاربة سوء التغذية بالمهام التالية:

-الوقاية من سوء التغذية لدى الأطفال من 0 إلى 59 شهرا من خلال تحسين وتوسعة نشاطات التغذية وخاصة النشاطات الجمعوية المرتكزة على الاتصال للتغذية لتغيير المسلكيات

-التكفل بالأطفال من 0 إلى 59 شهرا المصابين بسوء التغذية المعتدل

-تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاتصال لتغيير المسلكيات الغذائية الجمعوية

-تعزيز قدرات تدخل القطاع في مجالات تخطيط ومتابعة وتقويم برامج الاتصال التي تهدف إلى تغيير المسلكيات الغذائية على المستويين المركزي والجهوي.

ويستهدف البرنامج الأطفال ما بين 0 إلى 59 شهرا، والنساء الحوامل والمرضعات ويقوم بالتدخل على المستوى الوطني، من خلال 37 مركزا في الحوض الشرقي، و40 مركزا في لعصابة و26 في تكانت، و12 في نواذيب، و30 في لبراكنة، و21 في كوركول، و16 في كيد ماغة .

وتعنى هذه المراكز بالكشف عن الوضعية الغذائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 59 شهرا، عن طريق الوزن أو قياس محيط الذراع ... إلخ، ومتابعة نمو الأطفال المترددين على مراكز التغذية الجماعية، وتحسيس النساء الحوامل والمرضعات على الباقة المدمجة لخدمات التغذية للرضع والأطفال الصغار، وتغيير عقليات الأمهات نحو المسلكيات الأسرية الضرورية في التغذية الجيدة لأطفالهن.

ويستفيد من خدمات مركز التغذية الجماعية ما بين 20 إلى 30 طفلا تتراوح أعمارهم من 0 إلى 59 شهرا وخلال العام المنصرم تم الكشف عن سوء التغذية لصالح 7722 طفلا تتراوح أعمارهم من 6 إلى 59 شهرا على مستوى 182 مركزا للتغذية الجمعوية، وتحسيس 10664 سيدة على الباقة المدمجة لخدمات التغذية للرضع والأطفال الصغار، والمسلكيات الأسرية الضرورية، وتوزيع 1820 كلغ من الدقيق المشبع و 910 كلغ من السكر، و 910 كلغ من الحليب المجفف على 182 مركزا للتغذية الجمعوية على مستوى ولايات تدخل البرنامج، وتم كذلك الكشف عن سوء التغذية ل 2470 طفلا على مستوى رياض الأطفال والأقسام التحضيرية بالمدارس الابتدائية، في ولايات نواكشوط الثلاثة.

وتبقى هذه الجهود والبرامج قاصرة مالم تلامس شغفا ووعيا لدى العامة بضرورة حماية ورعاية الأطفال ونبذ كل المسلكيات المنافية لذلك ضمانا لاستمرار النوع في هذا البلد.

إدارة الطفولة:

جهود جبارة لحماية وترقية حقوق الأطفال

أحمد ولد الشيخ ولد الرباني

الطفولة مرحلة حاسمة وحساسة في تشكيل الملامح الرئيسية للشخصية، حيث يتحدد على أساسها مستقبل وشخصية الطفل.

وعلى هذا الأساس فإن الشخصية ستكون سوية ومتكاملة يشعر صاحبها بالأمان والطمأنينة متشبعا بقيم الحب والتسامح والصدق والالتزام، ويكون قادرا في المستقبل على مواجهة مشاكل الحياة بكل ثقة وحزم وثبات، ولا يتأتى ذلك الا بتنشئة اجتماعية سليمة تستجيب لحاجات الطفل وميوله وتمنحه الأمن والحنان والاتزان النفسي.

وادراكا منها بأهمية الطفل ودوره في بناء جيل سليم يعول عليه في بناء مستقبل زاهر باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، تم إنشاء إدارة الطفولة والأسرة سنة 2006 لتصبح بعد ذلك إدارة مستقلة تهتم أساسا بقضايا الطفل وكل ما من شأنه ترقية حقوقه وتربيته التربية السليمة وتنمية مهاراته وإعداده بدنيا ونفسيا للولوج إلى المدرسة لاكتساب العلم والمعرفة.

وفي لقاء مع «مجلة الشعب» قالت السيدة زينب سيدي سالم، المديرة المساعدة للطفولة، بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، إن مهمة إدارة الطفولة هي تنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج الموجهة للطفولة بصفة عامة والعمل عل نشر ثقافة حقوق الطفل وعلاج إشكاليات الطفولة عبر لاستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2009 وتم تحيينها سنة 2020 بإدخال بعض المواد الجديدة التي تصب في مصلحة حماية الطفولة، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة والتي سيتم تحيينها قريبا بعد تنفيذ معظم برامجها.

كما تقوم الإدارة بسن القوانين المتعلقة بالطفولة، وتكوين مربيات حدائق الأطفال، ووضع البرامج والمناهج، والتحسيس والتوعية بكل إشكاليات الطفولة كعمالة الأطفال والتسرب المدرسي وأطفال الشوارع وغيرها من الظواهر السلبية التي يتعرض لها الطفل.

وأكدت المديرة المساعدة للطفولة، وجود مجلس وطني للطفولة، على مستوى عال، يرأسه مستشار الوزير الأول وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير بالطفل، ويشكل هذا المجلس هيئة استشارية تنفذ إدارة الطفولة برامجه وخططه وهي بمثابة سكرتيريا لهذا المجلس.

وفي إطار الاهتمام الدائم بمشاكل الأطفال أنشأت إدارة الطفولة برلمانا للأطفال، بعد أن صادقت الدولة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وبالتالي يجب تنفيذ جميع البنود والمواد الموجودة في هذه الاتفاقية لإتاحة الفرصة للطفل للمشاركة بصفة عامة في جميع الأنشطة المتعلقة بحقوق الطفل.

وبرلمان الأطفال تضيف المديرة، هو آلية تم انشاؤها لإتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم وتعزيز دورهم في مناصرة

حقوق الطفل، وهو ممثل في جميع الولايات بولد وبنت، ويوفر لهم التكوين في مجال الاتصال والحوار والمناصرة ويقوم أعضاء هذا البرلمان، بزيارات للمسؤولين كالوزير الأول، وبعض الوزراء حسب المتاح لطرح مشاكلهم، كما يشاركون في الملتقيات خارج الوطن.

وفي إطار اهتمام إدارة الطفولة بمشاكل الاطفال في الداخل، أكدت السيدة المديرة المساعدة للطفولة، إنشاء طاولات جهوية للحماية، وهي عبارة عن آلية للتنسيق والتشاور بين جميع الفاعلين في مجال الطفولة برئاسة الوالي، وبعضوية المدير الجهوي للطفولة والمدير

الجهوي للصحة والمدير الجهوي للتعليم و المدير الجهوي للشؤون الإسلامية كما تضم هذه الطاولة مسؤول الحالة المدنية ومسؤول الشباب وعناصر من المجتمع المدني، ودور هذا المجلس هو التنسيق لحل مشاكل الطفولة في الولاية كالتسرب المدرسي و المشاكل الصحية إشكاليات الطفولة بصفة عامة.

وتضيف أن إدارة الطفولة هي المخولة بإعطاء التراخيص الخاصة بفتح رياض الأطفال، كما تقوم الإدارة بإعداد المناهج التربوية الخاصة بمربيات الأطفال العمومية، خريجات مركز التكوين للطفولة الصغرى الذي تحول فيما بعد إلى المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي.

كما تقوم الإدارة بتكوين المربيات بعد التخرج تكوينا مستمرا لمواكبة التطورات في المناهج التربوية، وتوزع بعض التجهيزات على رياض الأطفال العمومية.

وتتوفر الإدارة على قاعدة بيانات حول الطفولة الصغرى، وتتابع نشاط رياض الأطفال على عموم التراب الوطني للتأكد من استفائها لكافة الشروط لمزاولة العمل كالرخص والمعدات والتجهيزات وحضور العدد الكافي من المربيات في كل روضة.

وتضيف المديرة المساعدة للطفولة السيدة زينب سيدي سالم، أن عدد الرياض العمومية تصل إلى 42 روضة، وهناك رياض قيد الانشاء وأخرى خاضعة للترميم والصيانة، كما تحتوي كل ولاية على روضة أطفال واحدة على الأقل.

وبخصوص المناهج التربوية أكدت المديرة ان الإدارة تقوم بإعدادها وتحيينها كل سنة عبر البرنامج الوطني ما قبل التمدرس بالتعاون مع خبراء من وزارة التهذيب والمعهد التربوي الوطني.

وتقوم إدارة الطفولة بدور كبير من أجل النهوض بحقوق الطفل وتؤكد المديرة المساعدة أن هذه الإدارة لا تتوفر في الكثير من الدول حيث أن معظمها تمتلك مناهج مشتركة مع إدارات أخرى وهذه ميزة لموريتانيا في هذا المجال التي تتوفر على إدارة خاصة بالطفولة.

وبخصوص المشاكل التي تعترض سبيل عمل إدارة الطفولة أكدت المديرة أنها كانت تعاني أساسا من نقص في الأشخاص المختصين في مجال الطفولة والعمل الاجتماعي بصفة عامة وبعد تخرج الدفعة الأخيرة من المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي، والبالغ عددها،200 عنصر من مفتشين ومستشارين اجتماعيين...

وقد ساهم هذا العدد إلى حد كبير في سد النقص الملاحظ في هذا المجال، حيث تم توزيعهم على مختلف الإدارات وقد أصبحوا دعما وعونا لهذه الادارات.

وفي الأخير أكدت المديرة المساعدة للطفولة، أن الإدارة تتبنى استراتيجية تسمى (التربية الوالدية) خاصة بالأطفال ما قبل 3 سنوات حيث تقوم بتحسيس الأسرة بضرورة العناية بالطفل وصحته وصحة والدته وتوفير الحنان والعطف الذي يحتاجه الطفل وكذلك الجانب النفسي والعاطفي والصحي لتهيئته بدنيا وعمليا للولوج إلى روضة الأطفال.

والتربية الوالدية عبارة عن إرشادات تعطى للأسرة لرعاية الطفل قبل الولوج إلى روضة الأطفال.

مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال:

المهام والوسائل والخدمات من أجل العناية بأطفال الشوارع

أحمد ولد الشيخ ولد الرباني

يعتبر التفكك الأسري، من أسباب ظاهرة تشرد الأطفال، الذي يؤدي بهم للجوء إلى الشارع، وتخلّي الأبوين عن دورهم في التربية والرعاية، كما تلعب بعض الظروف دورا في زيادة نسبة تشرّدهم، من خلال انتشار عمالتهم، وتوليهم مهام أكبر من عمرهم بكثير، وتحملهم مسؤولية الإنفاق على أسرهم.

إن خطورة تشرّد الأطفال لا تقتصر على ضياعهم في الطرقات، ونومهم خارج البيوت وفي مراكز الرعاية وحسب، وإنما يمتدّ إلى مشاكل أكثر تعقيدا حيث يتسبب ذلك في انتشار ظاهرة التسوّل والسرقة والجريمة وغيرها.

ويتبين لنا أن هناك علاقة وثيقة بين الأطفال والشارع؛ حيث أصبح الشارع هو الكيان المادي والاجتماعي الذي يرتبطون به، وهو المجال الذي يشكل شخصياتهم من كافة الجوانب، ويحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم.

وفي هذا الإطار يقدم مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال، مجموعة من الخدمات الضرورية لأطفال الشوارع والمتسربين من المدارس والفاقدين للسند العائلي والمعرضين للانحراف وغيرهم، من الفئات التي تحتاج للرعاية والمتابعة، ضمانا لتأهيلهم ودمجهم في المجتمع من أجل حياة أفضل، تنتشلهم من الضياع والتشرد وما قد ينجم عنه من تأثير سلبي على الأسرة والمجتمع.

وللاطلاع أكثر على أهم الخدمات التي يقدمها المركز وخططه المستقبلية وبرامجه المختلفة، أجرت «مجلة الشعب» لقاء مع مديرة مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال السيدة مريم باب، حيث أكدت في البداية أن المركز هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتبع لوصاية وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، أنشئت بموجب المرسوم 2007/184 في27 نوفمبر 2007.

وبخصوص مهام المركز أكدت السيدة المديرة، أنه يساهم في الوقاية من جنوح وتشرد الأطفال وضمان تأطيرهم نفسيا وقانونيا واجتماعيا، إضافة إلى السهر على دمجهم في النظام الطبيعي للمجتمع، وتأطيرهم تربويا وإعادة تأهيل المعرضين منهم لمخاطر الانحراف والتشرد، وإقامة نظام مراقبة وتحليل للمعطيات.

وأضافت أن المركز يستهدف أطفال الشوارع والأطفال الضائعين وضحايا التقصير والتسول والاستغلال الاقتصادي، وفاقدي السند العائلي، وكذلك الطفل المهاجر، والطفل المعرض للإهمال المتواصل في التربية والرعاية، والأطفال الموجهين من طرف العدالة وضحايا العنف داخل الأسرة والبنت ضحية العنف المبني على النوع.

وقالت السيدة المديرة، إنه في إطار اهتمام الحكومة بهذه الفئة من الأطفال تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة الوزير الأول، تهتم بالأطفال فاقدي السند العائلي، وقد انبثقت عنها لجنة فنية، بعضوية مديرة المركز ممثلة للوزارة، وقد أعدت هذه اللجنة بيانا ووضعت خطة عمل قطاعية 2024-2026 تأمل السيدة المديرة أن يتجسد عمل اللجنة المشكلة من عدة قطاعات، في عمل ملموس يتم من خلاله إنشاء مراكز في كافة الولايات وزيادة طاقتها الاستيعابية.

وفي جوابها على سؤال حول أهم الخدمات التي يستفيد منها الأطفال داخل المركز، أجابت السيدة المديرة أن المركز يوفر للأطفال الغذاء والصحة والإعداد النفسي والتربوي وتدريسهم القرآن الكريم وتوفير التكوين المهني، إضافة للتوجيه والإرشاد والتأطير الفني والاقامة المؤقتة.

وبالنسبة للوسائل التي يتوفر عليها المركز أجابت السيدة المديرة أن المركز مؤسسة عمومية لها ميزانيتها الخاصة من الدولة، توفر من خلالها كافة الوسائل اللوجستية، حيث أن لكل مركز الوسائل التي تساعد على تأهيل الأطفال كالألعاب وورشات التكوين المهني، كما يتوفر كل مركز على المصادر البشرية من طواقم متخصصة في تربية الأطفال وتكوينهم وتأهيلهم النفسي، ويوجد بكل مركز، أيضا، نقطة صحية توفر الرعاية الصحية للأطفال.

وأوضحت السيدة المديرة أن للمركز سبعة فروع، ثلاثة منها في نواكشوط واحد بالترحيل بتوجنين وواحد في دار النعيم ومركز في الميناء، أما الفروع في الداخل فتوجد في نواذيبو وروصو وكيفه وألاك فيما يوجد مقر الإدارة العامة في نواكشوط.

ويتوفر كل مركز على طاقم ومسير برتبة رئيس مصلحة، ومنعشين اجتماعيين يستقبلون الأطفال المشردين والمتسربين من المدارس حيث توفر لهم المراكز التأطير النفسي والاجتماعي والوجبات الغذائية.

وفيما يخص عمل المركز أكدت مديرة مركز الحماية والدمج الاجتماعي للأطفال، السيدة مريم باب، أن الإدارة العامة تتوفر على مصلحة فنية هي مصلحة الاستقبال والتوجيه، ومصلحة أخرى للحماية والدمج الاجتماعي، تعمل الأولى على رصد أطفال الشوارع وتواجد أماكنهم، والتواصل معهم مباشرة وتحسيس ذويهم بضرورة المساعدة في دمجهم في الأسرة، ويتم تسجيل بيانات هؤلاء الأطفال عبر استمارات ويتكفل بهم المركز، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لكل مركز ما بين 60 و70 طفلا.

بعد ذلك تقوم مصلحة الحماية والدمج على السهر ومراقبة الأطفال داخل المراكز لمدة سنة ابتداء من شهر أكتوبر وتوطيد علاقاتهم بأسرهم والعمل على دمجهم في المدارس وتوفير الأوراق المدنية الضرورية لذلك أما الأطفال الذين تجاوزوا سن التمدرس فيقوم المركز بتكوينهم تكوينا مهنيا.

وأخيرا أكدت السيدة المديرة أن المركز آلية من آليات الحماية الاجتماعية، لدى وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة.

أما بخصوص المشاكل التي تعترض سبيل عمل المركز، فأشارت السيدة المديرة إلى أن المركز كان يعاني من قلة المصادر البشرية المتخصصة لكن تخرج دفعة جديدة من مدرسة العمل الاجتماعي وفر للمركز طاقما بشريا متخصصا.

مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة:

برامج مكثفة لتوفير تعليم متخصص للأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع

أحمد ولد الشيخ ولد الرباني

يعتبر مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تخضع لوصاية وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وقد تم إنشاؤه بموجب المرسوم 2014/142، من أجل تقديم خدمات تعليمية وتربوية للأطفال ذوي الإعاقة والمسجلين بفروعه بالعاصمة وفي الداخل.

وتوفر الدولة لهذا المركز الوسائل المادية واللوجستية لتمكينه من القيام بواجباته الانسانية والاجتماعية على أحسن وجه، والعناية بهؤلاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولا شك أن هذه الفئة، تحتاج للرعاية والاهتمام وتوفير الظروف الملائمة لهم من أجل دمجهم في المجتمع.

وفي مقابلة أجرتها «مجلة الشعب» مع مدير مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، السيد سيدي سيد احمد البكاي، أكد فيها أن المركز مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تخضع للوصاية الإدارية لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، ومقره في نواكشوط ولديه عدة فروع في الداخل.

يقدم المركز خدمات تعليمية وتربوية للأطفال ذوي الإعاقة المسجلين به.

وأضاف السيد المدير، أن مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، وبتوجيهات من معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، السيدة صفية انتهاه، يعمل على تحقيق تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى توفير التعليم المتخصص للأطفال ذوي الإعاقة، ويؤكد على أن المركز قطع شوطا كبيرا في هذا المجال.

كما استفاد المركز هذه السنة من خدمات حوالي 60 مكونا في مختلف تخصصاته (التوحد، لغة الإشارة، كتابة برايل)، من ضمن الدفعة الأولى من خريجي المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي.

وأشار المدير إلى أن المركز تم إنشاؤه بموجب المرسوم 142\2014 بعد عدة محاولات لتطبيق برنامجه في إنشاء مدرسة للمكفوفين 1984، وكذلك مدرسة الصم نهاية التسعينات ليتم دمجهم بعد ذلك وتطويرهم إلى المركز الحالي.

وفيما يتعلق بالتدخلات التي يقوم بها المركز، أكد السيد المدير أنه يقوم بالعديد من التدخلات ذات الصبغة التربوية تنصب في مجملها في مجالات تعليم وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة.

فهو يتولى حصرا من بين مجمل المؤسسات الحكومية تعليم المكفوفين تعليما يتماشى مع طبيعة إعاقتهم، وهو تعليم مزدوج يزاوج ما بين التعليم المتخصص من حيث استخدام الأدوات الخاصة بالإعاقة البصرية (معلم كتابة برايل) والتعليم العادي

من حيث الانسجام مع برنامج التهذيب الوطني ونظامه (ابتدائي) (مدرسة المكفوفين) ومتابعة الأطفال الذين يتجاوزون التعليم الاعدادي والثانوي والجامعي، تعليم الأطفال الصم وضعاف السمع وهذا النمط من التعليم أيضا يجمع بين التعليم المتخصص (من خلال استخدام لغة الإشارة لتوصيل المادة العلمية للأطفال الصم) والتعليم العادي تماما كما تمت اليه الاشارة في الفقرة السابقة.

الصنف الثالث من التعليم الذي يقدمه المركز وبشكل حصري ضمن منظومة الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وهو التعليم المتخصص الذي يتم تقديمه للأطفال من ذوي الإعاقة الذهنية (أطفال التوحد، الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، أطفال متلازمة داون، الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعليم واحتياجات خاصة في النطق).

ويضيف المدير، أن الصنف الرابع والأخير من التدخلات التربوية التي يقوم بها المركز لفائدة الأطفال المسجلين به وخاصة في نواكشوط هو التكوين المهني من خلال عدة ورشات هي:

ورشة الخياطة العصرية والتقليدية، ورشة النجارة، وقريبا ورشة الفندقة.

وفيما يخص المشاكل والعراقيل التي يواجهها المركز لأداء رسالته، يقول السيد المدير، إن المركز كغيره من المؤسسات يواجه جملة من العراقيل تتمثل في:

- توفير أدوات العمل بالشكل الكافي، فمجمل أدوات العمل

الضرورية لا توجد بالسوق المحلية؛
- توفير الموارد المالية الكافية؛
- الموارد البشرية الكافية.

أما أهم الوسائل التي يمتلكها المركز والفئات العمرية التي يستهدفها فقد أكد مدير مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، أن المركز يمتلك العديد من الوسائل منها:

- طاقم بشري (إداري وفني) يتولى حمل المسؤولية مع الحاجة الدائمة للتكوين وتحسين الخبرة؛
- أسطول من الباصات في حدود 12 باصا لنقل الأطفال من وإلى المدرسة؛
- بعض المعدات الفنية.

وبالنسبة لوجود فروع في الداخل تابعة للمركز، أجاب المدير أن للمركز عدة فروع في نواكشوط والداخل موزعة على النحو التالي:

1. فرع بمقاطعة الميناء مخصص للتكوين المهني؛
2. مدرسة للمكفوفين بمقاطعة تفرغ زينه؛
3. مدرسة للصم بمقاطعة توجنين، وتوسعة مستحدثة لها بمقاطعة تيارت؛
4. فرع مستحدث لأطفال متلازمة داون بمقاطعة تيارت؛
5. فرع مستحدث للإعاقة الذهنية بمقاطعة عرفات؛
6. فرع متعدد التخصصات بولاية داخلت نواذيبو؛
7. فرع متعدد التخصصات بولاية تيرس الزمور؛
8. فرع متعدد التخصصات بولاية أدرار؛
9. فرع متعدد التخصصات بولاية لبراكنة؛
10. مدرسة للمكفوفين بولاية الحوض الشرقي (دالي كمبه).

وفيما يخص عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من خدمات المركز وأنواع هذه الخدمات فقال المدير إن عدد المستفيدين من خدمات المركز يبلغ حوالي 1050 طفلا مسجلين ضمن مختلف فروعه في نواكشوط والداخل وأهم الخدمات التي يتلقونها هي:

التعليم والتكوين المجاني؛
تقديم منحة شهرية؛
النقل المجاني طيلة أيام الدراسة؛
الزي المدرسي؛
الحقيبة المدرسية.

وفي الأخير أكد مدير مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، السيد سيدي سيد أحمد البكاي، أن تعليم الأطفال ذوي الإعاقة في بلادنا شهد نقلة نوعية من حيث الكم (عدد الأطفال المستفيدين) من حيث النوع واستحداث وحدات تكوينية جديدة.

غير أننا -يضيف المدير- لانزال في منتصف الطريق خاصة وأن هنالك العديد من الولايات التي لا توجد بها فروع للمركز، وأملنا أن يستفيد كل الأطفال من ذوي الإعاقة بالبلد من هذا الشكل من أشكال التعليم.

ونخطط هذه السنة لاستكشاف الاحتياجات التربوية للأطفال ذوي الإعاقة بولايات: كوركول، كيديماغا، لعصابة، الحوضين، وستحدد تلك العملية الحاجة الملحة لافتتاح فروع هناك.

الأشخاص ذوو الإعاقة:

سياسات هادفة لاستقلاليتهم الوظيفية والاقتصادية وإجراءات ناجعة لمساعدتهم

إعداد/ كراي ولد احميد

إيمانا منها بأهمية تقديم يد العون والمساندة للمعاقين في بلادنا ووعيا منها بضرورة تطبيق التشريعات المتعلقة بالنهوض بهم وتنسيقها ومتابعتها وإلماما منها بإلزامية وجود استراتيجية وطنية تسهم في حمايتهم رسمت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في السنوات الأخيرة خطة عمل متكاملة تتعدد مجالاتها وتتنوع أهدافها تستهدف المعاقين وتلبي طموحاتهم وتحقق مطالبهم إنصافا لهم ووقوفا إلى جانبهم.

وللوفاء بالتزامات الوزارة تعمل مديرية الأشخاص ذوي الإعاقة على تطبيق سياسات القطاع من خلال إعداد برامج لتأهيل المعوقين ودمجهم في النسيج الاجتماعي وتجسيدها عمليا وتطبيق رؤيتها الشمولية لتحسين ظروفهم وتهيئتهم وتكوينهم وتأطيرهم وولوجهم لمؤسسات تعليمية تراعي وضعيتهم كما قدمت قروضا ميسرة لهم ومساعدات نقدية شهرية وسنوية ووفرت الآليات الضرورية لهم لمزاولة عملهم.

وتسعى المديرية بكل وسائلها إلى تشجيع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والمهنية ومطابقة عرض الخدمات للواقع الحياتي مع طبيعة الإعاقة كما تنظم وتنسق تدخلات لصالحهم وتعمل على ترقيتهم ووضع قاعدة بيانات خاصة بهم.

وفي مقابلة له مع مجلة الشعب الشهرية استعرض السيد عليون حيدرة ولد إسحاق مدير إدارة الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة حصيلة الإنجازات التي تحققت في الفترة ما بين 2020-2023، والهادفة في مجملها إلى الرقي بالمعاقين وتحسين ظروفهم المعيشية وتقديم الخدمات الضرورية لهم.

وأكد السيد المدير، أن القطاع عمل على تحقيق الاستقلالية الوظيفية والاقتصادية للمعاقين عبر الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للتحسين من ظروفهم المعيشية وولوجهم للضمان الصحي وتشغيلهم وتخصيص بطاقة خاصة بهم تمكنهم من الاستفادة من الخدمات العمومية وإعطاء

أولية خاصة لمساعدة الأطفال متعددي الإعاقة، حيث تضاعف عدد المستفيدين منهم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.
وأشار إلى انه نظرا للأهمية القصوى التي توليها الدولة الموريتانية لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وسعيا من القطاع لتجسيد تلك العناية الهادفة إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، تم تحقيق إنجازات كبيرة في الفترة ما بين 2020 و 2023 لصالح الأشخاص المعاقين.
وفيما يتعلق بالإطار القانوني المرجعي الخاص بالإعاقة قال السيد المدير عليون حيدرة ولد إسحاق إنه تمت المصادقة على نصوص عدة منها المصادقة على الأمر القانوني رقم 2006-043 المتعلق بترقية وحماية الأشخاص المعوقين الذي تم اعتماده كأول نص أساسي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.
ونوه السيد المدير إلى أنه تمت المصادقة على أغلبية نصوصه التطبيقية وهي المرسوم رقم 2010-222 المتعلق بإنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة والمرسوم رقم 2013-129 المتعلق بتحديد صفة الإعاقة وتحديد إجراءات الوقاية من الإعاقة والمرسوم رقم 2015-062 الذي يتضمن تطبيق المادة 46 التي تنظم اكتتاب الأشخاص ذوي الإعاقة ويخصص نسبة 5 % من لائحة الوظائف في كل الاكتتابات إذا كانت أكثر أو تساوي 20 وحدة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة الحاملين لبطاقة شخص معوق والمؤهلين التأهيل المطلوب والمرسوم رقم 2017-169 المتعلق بنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني العمومية ووسائل النقل. والمقرر رقم 2017-641 المتعلق بإنشاء لجنة فنية مكلفة ببطاقة شخص معوق.
وعلى الصعيد الدولي قال السيد المدير عليون حيدره ولد اسحاق إن موريتانيا صادقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين وبرتوكوله الاختياري.

سياسات لترقية الحقوق

نبه السيد المدير إلى أنه تم خلال سنة 2022 المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة لفترة 2022-2030 بما تحمل من توجهات كبرى لحماية وترقية هذه الفئة وتنظيم ورشة عمل لتعزيز قدرات أعضاء المجلس الوطني متعدد القطاعات المكلف بترقية الأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم سنة 2021.

الإطار المؤسسي للتشاور

نظرا لجدوائية التنسيق والحوار في حل المشاكل قال السيد عليون حيدره، إنه يوجد على المستوى المؤسسي آليات للتشاور والتنسيق حول القضايا المتعلقة بالإعاقة ممثلة في اللجنة المشتركة بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والاتحادية الموريتانية للجمعيات الوطنية للأشخاص المعوقين التي أنشئت سنة 2009 وهي إطار للتشاور والحوار حول القضايا المتعلقة بالمعاقين كما يقوم المجلس الوطني متعدد القطاعات المكلف بترقية الأشخاص المعوقين بدور مهم في التنسيق وقد تم إنشاؤه سنة 2010 ويضم القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية والمنظمات المعنية بالأشخاص المعاقين.
وبدورها - يضيف المدير - تعمل اللجنة الفنية المكلفة ببطاقة الشخص المعاق التي تم إنشاؤها سنة 2017 بتوسيع اتفاقية التأمين الصحي من أجل زيادة عدد المستفيدين من التأمين الصحي وزيادة عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية لصالح الأطفال متعددي الإعاقة والاستمرار في إنتاج وتوزيع بطاقة الشخص المعاق مع تسريع وتيرة سحبها.

الاستقلالية الاقتصادية

وركز السيد المدير على أهمية وضع برنامج لدمج 3800 شخص معاق في سنة 2020، والذي سمح بتمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح 2500 شخص معاق كما تم تمويل 3300 نشاط مدر للدخل بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة في إطار برنامج التحويلات النقدية لفائدة 10000 أسرة تحتضن اشخاصا معاقين عام 2022.
وعرج السيد المدير على الحماية الاجتماعية والمساعدة قائلا إنه تم الاستمرار في إنتاج وتوزيع بطاقة الشخص المعاق التي استفاد منها أكثر من 9300 شخص من ذوي الإعاقة، فضلا عن توقيع اتفاقية

يسرني أن أؤكد في اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، استمرار سياستنا الداعمة لهذه الفئة المكافحة من مواطنينا وعزمنا على مواصلة العمل لدمجها في المجتمع وتوفير الدعم الذي يضمن لها حياة كريمة. وهي مناسبة لتهنئتها على المكاسب التي تحققت لها خاصة تمثيلها المستحق في الجمعية الوطنية.

مع وزارة الصحة تشمل التأمين الصحي لصالح 3000 شخص اضافة إلى تحويلات نقدية لصالح أكثر من 937 طفلاً من ذوي الإعاقات المتعددة بمعدل 24.000 أوقية جديدة لكل طفل سنويا وكذا تنفيذ برنامج التحويلات النقدية لفائدة 10000 أسرة بها معاقون بمبلغ 15.000 أوقية جديدة لكل أسرة في نواكشوط بالتعاون مع السجل الاجتماعي بين عام 2021 و 2023.

الاستقلالية الشخصية

نظرا لأهمية اعتماد المعاق على نفسه، شدد السيد حيدره على جدوائية الإجراءات المتبعة في هذا المجال حيث تم اقتناء وتوزيع معدات التقنية مثل الكراسي المتحركة والعكازات والعصي البيضاء ومساعدات السمع لصالح 2676 شخصا من ذوي الإعاقة السمعية.

دعم الجمعيات

استعرض السيد المدير عمل القطاع في مجال ترقية منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأشخاص المعاقين مبينا أن العمل مستمر على تعزيز قدرات الاتحادية الوطنية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منحة سنوية قدرها 9.075.000 أوقية جديدة يستفيد منها أكثر من 54 جمعية عضو.

التعليم المتخصص

بين مدير إدارة الأشخاص ذوي الإعاقة ان إدارته تقوم بدور محوري في دعم التعليم حيث تم إنشاء مركز لأطفال التوحد سنة 2019، كما تم فتح فروع لمركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة في 5 ولايات سنة 2021 كما تم تقديم دعم مالي لصالح المنظمات العاملة في مجال تعليم الأطفال ذوي الإعاقة وفي نفس الصدد تم إنشاء شعبة خاصة بالتربية المتخصصة في المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي التي تم إنشاؤها مؤخرا.

سياسات ناجعة لمواجهة كوفيد ـ 19

أشاد السيد المدير بالسياسات التي تم اعتمادها في إطار مواجهة فيروس كوفيد-19 لصالح الأشخاص المعاقين فقد اتخذ قطاع العمل الاجتماعي جملة من البرامج ففي مجال استمرارية الخدمات الصحية قام القطاع بتوقيع اتفاقية تأمين صحي في إبريل 2020 للتكفل بعلاجات 2000 شخص معاق مما مكنهم من الولوج إلى العلاجات وضمان استمراريتها.

وأوضح مدير إدارة الأشخاص ذوي الإعاقة أن القطاع قام بإصدار بطاقة المعاقين، فتمت طباعة 2000 بطاقة مع نهاية 2020 وتتيح هذه البطاقة لصاحبها خدمات وفوائد في مجال الصحة والنقل والتعليم والتكوين والتوظيف وفي إطار التكفل المستمر بعلاجات وتغذية الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، فإن القطاع يقدم تحويلات نقدية لأسر 110 أطفال ذوي إعاقات متعددة الذين لهم حالات معقدة.

تعليم الأطفال المعاقين

أكد انه خلال الإجراءات المتخذة من طرف قطاع التهذيب بعد إغلاق المدارس كإجراء لحماية التلاميذ من فيروس كوفيد19 ـ، بمن فيهم المعوقين، قام القطاع بوضع برنامج للتعليم عن بعد استفاد منه التلاميذ المعاقون، خاصة المعاقين منهم حركيا وبصريا كما قام مركز تكوين الأطفال المعاقين بتقديم تعليم عن بعد للتلاميذ الصم بواسطة مجموعة الواتساب بلغات الإشارة كما تم توزيع الغذاء على أسر التلاميذ المعاقين المحجورين في منازلهم بعد إغلاق المدارس.

وفيما يتعلق بحق المعاق في العيش في مجتمعه المحلى والاستفادة من الإجراءات المتخذة في إطار جائحة كوفيد، قال السيد المدير عليون حيدره ولد إسحاق إن القطاع أطلق في أبريل 2020، برنامجا للدمج شمل 3800 شخص معاق من خلال تمويل مشاريع على شكل قروض تسدد بدون فوائد وبشروط سهلة ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء منصة لتمكين الشباب المعاقين ذوي الشهادات من تقديم ملفاتهم عن بعد مما كان له الإثر الإيجابي على انسيابية العمل.

وللحفاظ على صحة المعاقين أضاف السيد المدير ان القطاع وزع آلافا من الكمامات الواقية ودعائم التحسيس ضد كوفيد19 ـ على أكثر من 50 جمعية تابعة للاتحاد الوطني لجمعيات الأشخاص المعاقين.

الأشخاص ذوو الإعاقة..

اهتمام مُتَجَسد وبرنامج مُتَعَدِّد

النبهاني ولد أمغر

تولي الدولة الموريتانية أهمية قصوى لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويسعى قطاع العمل الاجتماعي طبقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، إلى تجسيد تلك العناية بهدف تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتمهين العمل الاجتماعي بشكل عام.

ومن مظاهر تلك العناية الكثيرة، العمل على تعليم هذه المجموعة بوصف التعليم المرتكز الأهم في تحديد مسار حياة الأشخاص والسير بهم نحو الطريق الأقوم، وكذلك العمل على خلق استقلال اقتصادي ومالي للمعاق، من خلال حزمة من التدخلات والبرامج، تتدرج من تقديم المساعدات الغذائية إلى التحويلات النقدية المباشرة، مرورا بتقديم القروض الميسرة وتمويل المشاريع المُدرة للدخل.

وخلال إعدادنا لهذه المعالجة، لفت انتباهنا الديناميكية والحركية التي تعرفها إدارة الأشخاص المعاقين، وكون بعض من كوادر هذه الإدارة من الأشخاص الذين لديهم إعاقة، وقد كنا شهودا على مثابرتهم وتميزهم الإداري والعملي وقدرتهم على إنجاز ما يوكل إليهم من مهام، وشعورهم العميق بالمسؤولية وحسهم الوطني المرهف.

الحصيلة المُنجزة

لقد تم تحقيق إنجازات كبيرة، خلال الفترة ما بين 2020 و 2023، لصالح هذه الفئة المهمة والتي تحتاج الدعم.

ومن أبرز ما تم إنجازه في الإطار القانوني المرجعي الخاص بالإعاقة، المصادقة على مجموعة من النصوص على الصعيد الوطني، منها الأمر القانوني رقم 2006-043 المتعلق بترقية وحماية الأشخاص المعوقين، والذي تم اعتماده كأول نص أساسي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتمت المصادقة على أغلبية نصوصه التطبيقية وهي:

المرسوم رقم 2010-222 المتعلق بإنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

المرسوم رقم 2013-129المتعلق بتحديد صفة الإعاقة وتحديد إجراءات الوقاية من الإعاقة.

المرسوم رقم 2015-062 الذي يتضمن تطبيق المادة 46 التي تنظم اكتتاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتخصص نسبة 5 % من لائحة الوظائف في كل الاكتتابات إذا كانت أكثر أو تساوي 20 وحدة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة الحاملين لبطاقة

شخص معوق والمؤهلين التأهيل المطلوب.

المرسوم رقم 2017-169 المتعلق بنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني العمومية ووسائل النقل.

المقرر رقم 2017-641 المتعلق بإنشاء لجنة فنية مكلفة ببطاقة الشخص المعاق.

وعلى الصعيد الدولي، صادقت موريتانيا على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين وبرتوكولها الاختياري.

سياسات وضعت وإنجازات تحققت

تمت خلال سنة 2022، المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة -2022 2030، بما

تحمل من توجهات كبرى لحماية وترقية هذه الفئة.

كما تم تنظيم ورشة عمل لتعزيز قدرات أعضاء المجلس الوطني متعدد القطاعات المكلف بترقية الأشخاص ذو الإعاقة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنة 2021.

وفي مجال التشغيل والتمكين الاقتصادي، قام قطاع العمل الاجتماعي، بوضع برنامج لدمج 3800 شخصا معاقا في سنة 2020، وقد سمح هذا البرنامج بتمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح 2500 شخصا معاقا، وتم إنجاز 3300 نشاطا مدرا للدخل، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، كما تمت التحويلات النقدية لفائدة 10000 أسرة بها أشخاص ذوو إعاقة عام 2022.

وفي مجال الحماية الاجتماعية والمساعدة، واصل قطاع العمل الاجتماعي إنتاج وتوزيع بطاقة الشخص المعاق، حيث استفاد منها أكثر من 9300 شخص من ذوي الإعاقة.

وكان القطاع قد بدأ بإصدار بطاقة الشخص المعاق، حيث أصدر2000 بطاقة مع نهاية 2020.

ويمنح امتلاك هذه البطاقة صاحبها خدمات وفوائد في مجال الصحة والنقل والتعليم والتكوين والتوظيف.

كما تمت التحويلات النقدية لصالح أكثر من 937 طفلاً من ذوي الإعاقات المتعددة؛ بواقع 24.000 أوقية جديدة لكل طفل سنوياً.

وتم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية لفائدة 10000 أسرة بها الأشخاص ذوو إعاقة بمبلغ 15.000 أوقية جديدة لكل أسرة في نواكشوط، بالتعاون مع السجل الاجتماعي بين عام 2021 و2023.

وحرصا على الاستقلالية الشخصية، للأشخاص ذوي الإعاقة، تم اقتناء وتوزيع معدات تقنية (كراسي متحركة، عكازات، عصي بيضاء ومساعدات السمع) لصالح 2676 شخص من ذوي الإعاقة.

وفي أبريل 2020، أطلق القطاع برنامجًا للدمج سيشمل 3800 شخص معاق من خلال تمويل مشاريع على شكل قروض تسدد بدون فوائد وبشروط سهلة.

مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة

تجسيدا للاهتمام البالغ الذي توليه السلطات العليا للفئات الهشة من المواطنين، وضمن الجهود المبذولة لتمهين العمل الاجتماعي، أنشئ مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، بموجب المرسوم رقم 2014/142 الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 2014.

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تهدف إلى تعليم وتأهيل وترقية الأطفال ذوي الإعاقة.

يستقبل المركز الأطفال في عمر 04 إلى 15 سنة، حيث وصل عدد المسجلين فيه (1013) للعام (2023 – 2024.

مهام وخدمات:

تتمثل مهام المركز فيما يلي:

- تعليم الأطفال المكفوفين؛
- تعليم الأطفال الصم؛
- تأهيل وتدريب أطفال التوحد؛
- تأهيل وتدريب أطفال متلازمة الداون؛
- تأهيل وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية؛
- توفير التكوين المهني الملائم لذوي الإعاقة.

كما يقدم المركز العديد من الخدمات، بشكل مجاني منها:

- النقل من وإلى المركز: حيث يتوفر المركز على 7 باصات مجهزة لنقل الأطفال، وسائق لكل باص، وتم تكوين السائقين على إجراءات السلامة، من أجل ضمان نقل مريح وفق أعلى إجراءات السلامة.
- الكفالة المدرسية، حيث يتم توفير فطور يومي لأطفال المركز يتوفر على جميع العناصر الغذائية الأساسية، كما يتمتع بالمعايير الصحية المطلوبة.
- حقيبة التلميذ، وتشمل الحقيبة المدرسية كتبا ودفاتر وأقلام وأدوات أخرى ضرورية.

فروع ووحدات:

تتفرع عن المركز 3 وحدات متخصصة، ومدرستين موزعين على ولايات نواكشوط الثلاث، وهي: وحدة التوحد في مقاطعة لكصر، ووحدة الإعاقة الذهنية في دار النعيم، ووحدة أطفال الداون في مقاطعة عرفات، إلى جانب مدرسة الصم في توجنين، ومدرسة المكفوفين في تفرغ زينه، فضلا عن روضة للأطفال ملحقة.

وجهويا لدى المركز حاليا خمسة فروع في كل من: نواذيبو، وازويرات، وألاك ودالي كمبه في الحوض الشرقي (غير مكتمل) وأطار (تم تدشينه مؤخرا).

يوجد بالمركز فرع خاص بالتكوين المهني به 3 ورشات وقاعة للمعلوماتية وذلك على النحو التالي:

- ورشة للفن التشكيلي (الذكور والإناث)
- ورشة للتجارة (خاصة بالذكور الصم)
- ورشة للخياطة والصياغة (خاصة بالإناث الصم)
- قاعة لتعليم المعلوماتية والانترنت (للذكور والإناث الصم والمكفوفين)

وتستقبل هذه الورشات تلاميذ المركز البالغين 14 سنة فما فوق.

مستقبلا:

يسعى المركز ضمن برنامجه المستقبلي إلى التوسع ليشمل جميع عواصم الولايات الداخلية في مرحلة أولى.

عدد المسجلين في المركز حسب كل فرع و وحدة:

وفي إطار هذا البرنامج، تم إنشاء منصة لتمكين الشباب المعاقين ذوي الشهادات من تقديم طلباتهم عن بعد بالتزامن يومها مع تدابير الحماية ضد كوفيد19.

وفي سنة 2020، وفي أوج جائحة كورونا، قام قطاع العمل الاجتماعي، بتمويل ألف مشروع بقروض صغيرة وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما مول العديد من المشاريع الجماعية للمعاقين.

ويقوم القطاع بتوزيعات غذائية منتظمة، على الأشخاص المعاقين وأسرهم في مواسم مثل شهر رمضان المبارك، وتخليد الأيام الوطنية والقارية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تعليم المعاقين ومحوريته

يؤكد مدير إدارة الأشخاص ذوي الإعاقة السيد عليون حيدرة ولد إسحاق، أن إدارته مكلفة بوضع الاستراتيجيات في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وإنجاز وتحيين الترسانة القانونية، وفي هذا السياق تعمل الإدارة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، على إعداد النصوص التطبيقية للأمر القانوني 043، الصادر سنة 2006، الخاص بحماية وترقية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ضمن هذه النصوص مقررات مشتركة بين وزارتي العمل الاجتماعي والتهذيب الوطني، تقدم التصورات والحلول لقضايا تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف الولوج الصحيح للأطفال المعاقين إلى التعليم.

وينص القانون 043، 2006، على حق الطفل المعاق في الحصول على التعليم الذي يناسبه، حيث إنه بعد حصوله على «بطاقة معاق» تترتب له كثير من المزايا والحقوق المعينة، ومن أبرز تلك الحقوق والمزايا حقه في التعليم، وسوف توضح النصوص التطبيقية لقانون المعاقين التي يجري العمل الحثيث على إكمال إنجازها مختلف جوانب تلك الحقوق.

وفي الوقت الراهن فإن إدارة الأشخاص المعاقين في قطاع العمل الاجتماعي، تتولى صياغة الخطط المتعلقة بتعليم الأشخاص المعاقين من مختلف الجوانب خاصة الجانب القانوني، في حين يتولى مركز الحماية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، تقديم التعليم المتخصص لهذه الفئة، على أرض الواقع، حيث يعتبر الجهة المشرفة على تقديم التعليم المتخصص، ويتوفر المركز على عدة فروع تقوم بذلك.

كما قدم القطاع دعما ماليا لصالح المنظمات العاملة في مجال تعليم الأطفال ذوي الإعاقة منذ سنوات، كما تم إنشاء شعبة خاصة بالتربية المتخصصة في المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي التي تم إنشاؤها مؤخرا.

وخلال فترة كوفيد19، تم وضع برنامج للتعليم عن بعد استفاد منه التلاميذ المعاقون، خاصة المعاقين حركيا وبصريا، وقام القطاع، من خلال مركز تكوين الأطفال المعاقين بتقديم تعليم عن بعد للتلاميذ الصم بواسطة مجموعة الوات ساب بلغات الإشارة.

كما وزع أغذية على أسر التلاميذ المعاقين المحجوزين في منازلهم بعد إغلاق المدارس.

الخلاصة

لقد أنجز قطاع العمل الاجتماعي الكثير فيما يتعلق برعاية وحماية الأشخاص المعاقين، ويطمح لتعزيز ما تحقق مستقبلا، بزيادة عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية لصالح الأطفال متعددي الإعاقة، ومواصلة السعي في تعزيز الاستقلالية الذاتية والاقتصادية للمعاقين ككل، من خلال تحسين التعليم عاما ومتخصصا لهم، وزيادة وتيرة المساعدة المالية سواء كانت نقدية أو من خلال قروض ميسرة أو توزيعات غذائية.

تمكين المرأة:

حـــق إنـسـانـي وضـــرورة تـنـمـويـــة

إعداد/ عيشه أسباعي

مدفوعة بوعي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بضرورة المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها، وإيمانا منها بأن حق المرأة في المساواة، وفي أداء دور الفاعل الأساس والأصيل سياسيا وإنمائيا واجتماعيا، لم يعد موضع سجال؛ بل صار حقا مكرسا في القوانين والمعاهدات الدولية، ومدرجا في أجندة 2030 كشرط وهدف من أهداف التنمية المستديمة.

وانطلاقا من غيرتها على المرأة الموريتانية، وسعيا منها للقضاء على الأمية في صفوف النساء، والحد من التسرب المدرسي، وتغيير الصورة النمطية للمرأة، تعمل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، على برامج متنوعة لتمكين المرأة ودمجها في الحياة النشطة، من خلال التكوين والتأهيل والتمويل والمواكبة.

1. دور منصات مكافحة العنف ضد النساء

عملت إدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع على تمكين النساء من المشاركة النشطة في العملية التنموية من خلال السعي لتطبيق النصوص القانونية التي تحمي النساء من كافة أشكال العنف، وتعزز نفاذهن إلى حقوقهن؛ وتوطيد المشاركة السياسية للمرأة بترقية التناصف؛ والإدخال التدريجي لمبدأ الميزانية الحساسة للنوع على مستوى القطاعات الوزارية التي لها أكبر تأثير في حياة النساء.

يأتي ذلك تنفيذا لبرنامج موسع لتمكين النساء يتضمن عملا معمقا يروم تغيير العقليات، بمؤازرة العلماء والأئمة؛ بالإضافة إلى ضمان استفادة النساء من خدمات الصحة الإنجابية، وتمدرس البنات، والتمكين الاقتصادي عن طريق التشغيل والأنشطة المدرة للدخل.

وفي مجال تمكين المرأة ومكافحة العنف ضد النساء، قامت الإدارة بتوزيع سلات غذائية على 100 أسرة ومبالغ مالية على 100 أرملة، مع إنشاء بنك للأسرة، وصندوق للنفقة، وتنظيم معرض للمنتوجات النسوية في ولاية آدرار استفادت منه 11 تعاونية بمبلغ 215000 أوقية جديدة بإشراف من السيدة الأولى مريم فاضل الداه.

كما قامت بتكوين سريع لصالح 3000 امرأة في الوسط الريفي، وتزويدهن بأجهزة للإنتاج بالتعاون مع مشروع SWEED، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع وإقامة خلايا قطاعية للنوع في حوالي عشر قطاعات وزارية بهدف مأسسة بعد النوع في برامج ومشاريع التنمية، مما يؤدي إلى رصد ميزانيات تراعي النوع بشكل متزايد، وأنشأت الإدارة 12 منصة متعددة الوظائف.

وتهدف المنصات متعددة الوظائف التي أقامتها الوزارة بالشراكة مع

مشروع اسويد إلى تمكين المرأة الريفية وتذليل العقبات التي تواجهها من قبيل ضعف التغطية الكهربائية والأمن الغذائي، وسيتم تعزيز هذه المنصات ب 30 منصة مع نهاية العام الجاري.

وأوضحت مديرة إدارة الأسرة والنوع السيدة صفية هاشم، أن الوزارة بصدد تحيين مدونة الأحوال الشخصية فيما يتعلق بأحوال الطلاق والحضانة والنفقة والكسوة بناء على ما ستخلص إليه الورشات التي يتم تنظيمها في مختلف ولايات الوطن.

وفي مجال حماية النساء من العنف، قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات منها فتح منصات متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد الفتيات والنساء على عموم التراب الوطني.

وبحسب إدارة الأسرة فإن هذه المنصات المشتركة بين عدة قطاعات وزارية والمجتمع المدني تهدف إلى حل القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء، واختصار وقت الإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل إنصاف ضحايا العنف.

وخلال استطلاع للشعب حول تدخلات الإدارة في مجال النزاعات الأسرية، تروي اسلاكه بنت سيدي محمد ذات الـ 43 عاما بغبطة وامتنان قصة استفادتها من نفقة شهرية لأطفالها الخمس من طليقها عن طريق إدارة الأسرة والنوع التي التجأت إليها قبل أربعة أعوام لتسوية نزاعها، قائلة إنها تمتهن الخياطة اليدوية للملاحف في إحدى ضواحي مدينة الطنيطان بولاية الحوض الغربي لإعانتها على تربية ودراسة أبنائها.

2. التكوين والتأهيل للنساء والفتيات

يقوم مركز التكوين لتمكين المرأة التابع لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة بتكوين النساء والفتيات في مجالات مختلفة ومهن متعددة يراعي فيها طبيعة المنطقة المستهدفة واحتياجات السكان المحليين.

ويسعى المركز إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التكوين المهني ومساعدتهن في الولوج لسوق العمل وتقديم المشورة الفنية لتشجيع المقاولة النسوية كما ينظم المركز دورات تكوينية لصالح الفتيات والنساء في الريف.

ويتوفر المركز على فريق متنقل للتكوين إذ يقدم (23) مجالا للتكوين في عدة مجالات منها (الطبخ والخياطة والسكرتيريا المكتبية والتصوير والمونتاج....) ويساهم في تكوين وتأهيل الفتيات المتسربات من النظام التعليمي والنساء المنضويات في التعاونيات النسوية والنساء ربات الأسر والنساء والفتيات المستفيدات من خدمات أخرى لدى القطاع وكذا ترقية نظم الإنتاج النسوية المحلي عن طريق التعبئة والتحسيس حول المجالات التي تهتم بالمرأة والفتاة خاصة ما يتعلق بالحقوق.

وبحسب معطيات قدمها المركز فقد انتقل عدد فروعه من 10 خلال 2019 إلى 16 خلال 2023 وعدد التخصصات من 10 خلال نفس العام إلى 23 خلال 2023 كما ارتفع عدد المتدربات من 1236 إلى 4620 متدربة خلال 2023، وزاد عدد المستفيدات من الدعم ليصل خلال 2023 إلى 300 فتاة.

وأوضحت مديرة مركز التكوين لتمكين المرأة، السيدة؛ السيدة بنت اجيرب، أن المركز قسم مستهدفيه إلى فئتين منها فئة لا يتاح لها التكوين إلا في المركز، والتي من ضمنها النساء المستفيدات من خدمات النزاعات الأسرية والنساء المعوقات والفتيات اللائي لم تسمح لهن الظروف بولوج النظام التعليمي.. إلخ

أما الفئة الثانية المستفيدة من تكوينات المركز فهي الفتيات المتسربات من التعليم العام ويشكلن النسبة الكبيرة من منتسبات المركز حسب إحصائيات المركز.

وتفيد ذات الإحصائيات أن نسبة 30 % من المستهدفات المستفيدات من التكوين في المركز خلال السنوات 2010-2015 قد ولجن سوق العمل.

وفي حديث للشعب عن استفادتها من خدمات المركز، تقول الطالبة لمينة اللاغنة، ذات الـ 20 حولا، بإصرار إنها شاركت في مسابقة الباكالوريا ولم يحالفها الحظ، لكن ذلك لم يثنها عن الكفاح من أجل تحقيق حلمها بولوج سوق العمل، فكان مركز تكوين المرأة وجهتها الأولى.

وأضافت، إنها الآن في السنة الأخيرة من شهادة BT في المحاسبة، مشيدة بالاهتمام الذي يوليه المركز لفئة الفتيات المتسربات من التعليم، والفرص التي يتيحها لهن بما يقدم من تكوينات تطبيقية في المؤسسات للاطلاع ميدانيا على سوق العمل، وتطبيق الدروس المقدمة لهن، وبناء علاقات مع أرباب العمل تفيدهن في المستقبل.

3. تمكين المرأة من خلال التمويلات والقروض المدرة للدخل

لقد شرعت وزارة العمل الاجتماعي في تصميم وتنفيذ برنامج ذو طابع وطني يهدف إلى تمكين المرأة من خلال تيسير ولوجها إلى التمويلات الصغيرة، وقد استفادت النساء المنتظمات في تجمعات نسوية كالتعاونيات والنساء معيلات الأسر وخريجات مركز التكوين لتمكين المرأة وكذا المربيات خريجات المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي من تمويلات تلامس حاجياتهم من حيث الحجم والشروط الميسرة.

وقال مدير الدراسات والتعاون بالوزارة السيد السالك ولد اجيرب، في لقاء مع «مجلة الشعب» إن هذه التمويلات شملت أكثر من 6000 تجمعا نسويا و1200 مبادرة إنتاجية لصالح النساء معيلات الأسر الفقيرة، وأمهات أطفال التوحد والأطفال متعددي الإعاقة كما استهدف البرنامج أسر متقاعدي الجيش الوطني كما كان للنساء المعوقات نصيب الأسد من كل التمويلات المقدمة على كافة التراب الوطني.

وأضاف أن البرنامج لم يختصر على المبادرات في المقاطعات حيث تم استهداف المناطق الحدودية مع جمهورية مالي وتجمع دالي كمبه، الذي ينتشر فيه العمى بنسبة 90 %

كما تجدر الإشارة إلى تركيز برنامج تمكين المرأة على رفع مساهمتها في الأمن الغذائي، وتعزيز قدرات السكان المحليين في المناطق الأكثر تضررا بالتغيرات المناخية

كما حظي البرنامج برعاية سامية من السيدة الأولى مريم فاضل الداه، التي تولي اهتماما كبيرا للقضايا الاجتماعية.

وأضاف المدير في ذات السياق أنه تم تكوين 4.800 من الفتيات من خلال شبكة مكونة من 14 فرعًا لمركز التكوين لتمكين المرأة، منهن 2.500 تم تجهيزهن بالمعدات الإنتاجية و300 حصلن على تمويلات للمشاريع الصغيرة أو الأنشطة المدرة للدخل.

وظل الاهتمام بتمكين المرأة يتزايد سنة تلو الأخرى، من 2019 إلى غاية 2024 الشيء الذي يبينه الجدول البياني التالي:

السنة	عدد المشاريع الممولة	مبلغ التمويل
2019	316	7875000
2020	2738	60257482
2021	1148	59893600
2022	717	21400000
2023	746	37300000
2024	361	11260000
المجموع	6026	202686082

4. دور المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة في تعزيز حقوق المرأة:

في إطار تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها، قام المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة، هو الآخر بحملات تحسيس ومناصرة لقضايا المرأة شملت جل ولايات الوطن، وبحسب معلومات قدمها المرصد لمجلة الشعب، فقد تم إعداد وتسليم التقرير السنوي للمرصد حول وضعية حقوق المرأة والفتاة في البلاد 2022-2023، لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 2023/10/31.

وقالت رئيسة المرصد السيدة مهلة أحمد طالبن، إن هيئتها عقدت عدة لقاءات ببعثات ديبلوماسية ووفود دولية، وشخصيات وطنية في موريتانيا، ومجموعة من العلماء والأئمة، وقيادات من المجتمع المدني والمنتخبين والفاعلين السياسيين والوجهاء، من أجل التحسيس بحقوق النساء والفتيات، مضيفة أنه تم إنشاء مكتب في مقر المرصد لاستقبال الشكاوى من النساء المتضررات من العنف والمطالبات بالنفقة، وتم استقبال 43 حالة في سنة 2023.

وأضافت أنه تم توقيع مذكرة تفاهم بين المرصد واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، تسعى إلى وضع آلية فعالة للتنسيق؛ بغية تعزيز العمل الحقوقي المشترك؛ وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى بين الطرفين.

قطاع العمل الاجتماعي:

ترقية لواقع المرأة والنوع وتحسين للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

إعداد/ محمد الأمين ولد باب

تعمل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة على ترقية واقع المرأة والنوع من خلال تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة وتشجيع مشاركتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في مناخ عملي لدمج المرأة في الحياة النشطة والقدرة على نيل حقوقها التي كرستها القوانين من أجل أن تلحق بنظيراتها في المنطقة العربية والعالمية.

إدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع

من أجل ذلك تعمل مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع، على خلق بيئة تنعم فيها المرأة بكافة حقوقها التي يكفلها القانون من خلال الدفاع عن مصالح أفراد الأسرة وتقديم الدعم القانوني والقضائي في مجال تطبيق أحكام مدونة الأحوال الشخصية، وحدوث النزاعات الأسرية والتكفل بمعالجة الأضرار الناجمة عن العنف المبني على أساس النوع، إضافة إلى مساعدة الأسرة والأطفال في الحصول على النفقة.

وفي إطار تمكين المرأة تم دعم الفتيات وتشجيعهن على التمدرس من خلال تكريم المتفوقات منهن وتوفير المنح المدرسية مع دروس تقوية للفتيات المشاركات في المسابقات الوطنية حيث استفاد من هذا الدعم ما يقارب 53000 فتاة من خلال برنامج بالتعاون مع SWEED إضافة إلى توفير النقل المجاني من وإلى المدرسة.

كما تم في ذات الصدد إطلاق عدة تكوينات لصالح النساء شفعت بحملات التعريف بالنساء الرائدات في قطاع الأمن والبرلمان ومجال المقاولات مع إطلاق حملة وطنية من أجل نفاذ النساء إلى صنع القرار.

ولأن المرأة الريفية أكثر عرضة للإقصاء من غيرها، حيث خصص لها نصيبها من

الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع وبالتعاون مع SWEED حيث تم تكوين 3000 امرأة في الوسط الريفي وتزويدهن بأجهزة الإنتاج اللازمة لذلك، إضافة إلى افتتاح منصات متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في عموم ولايات الوطن الـ 15.

وحسب مديرة إدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع السيدة صفية هاشم، فإن الإدارة قامت بتمويل العديد من المشاريع المدرة للدخل لصالح النساء والفتيات من أجل الاستقلالية المادية والاكتفاء الذاتي بشكل يمنح للمرأة فرصة المشاركة بشكل فعال في المجتمع وتأمين بعض احتياجاتها مع استعادة دورها كجزء أساسي في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه.

وأضافت أن عدد المشاريع الممولة من طرف إدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع وصل منذ 2019 إلى 2024، 6026 مشروعا بغلاف مالي وصل إلى 202.686.082 أوقية جديدة.

وبينت أن مشاركة المرأة في مجال صنع القرار وصل إلى: العمد 2، الأمينات العامات 2، السفيرات 4، النواب 40، الوزيرات 6، المجلس الجهوي 1.

مركز التكوين لتمكين المرأة

وفي ذات الصدد تمت إعادة هيكلة مركز التكوين لتمكين المرأة بموجب المرسوم رقم 085 - 2023 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يخضع للنصوص المنظمة للتكوين المهني.

ويقدم المركز تكوينات مهنية لصالح النساء من خلال برامج تكوينية لتمكين النساء اقتصاديا وتأهيلهن.

ويستفيد من هذه التكوينات الفتيات اللائي لم تسمح لهن الظروف بالولوج إلى المدرسة والنساء المنضويات في تعاونيات أو تجمعات نسائية ومعيلات الأسر مع مراعاة متطلبات المنطقة التي يقطن فيها.

ويعتمد المركز على ثلاثة انواع من التكوين حسب الفئات المستهدفة حيث يتلقى المتسربات من التعليم ويحصلن على تكوين مدة سنتين في نهايته يشاركن في شهادة الكفاءة المهنية وشهادة فني.

وتكوين قصير المدة 9 أشهر، حيث تحصل في نهايته المتدربة على إفادة خبرة، كما لديه مكونة تكوينية اخرى تتراوح ما بين 45 يوما إلى 9 أشهر وتستهدف النساء اللائي سبق لهن أن مارسن حرفا وهو يعنى بتحسين قدراتهن الفنية.

مكونة التكوين والتأهيل وتستهدف الفئات الأكثر هشاشة واحتياجا، وتعنى بتكوين النساء في المجالات التي يكثر عليها الطلب حسب المناطق التي تقع فيها فروع المركز 16.

ويقدم المركز (23) مجالا للتكوين :

-الطبخ - صناعة الحلويات- معالجة الألبان- صناعة كسكس- التغذية- الحلاقة والتجميل-الجزارة-تقديم خدمة المطاعم-صناعة الصابون-البستنة- زراعة الحناء-الخياطة- الخياطة التقليدية للملحف - صباغة الملابس - تسمين المجترات الصغيرة - الطاقة الشمسية -التصوير الفوتوغرافي والمونتاج - السكرتيريا المكتبية- المحاسبة - فن الخط المعلوماتي- اصالح وصيانة أجهزة المعلوماتية - نسيج الزرابي- التهذيب المالي.

كما قام المركز باختيار 2360 امرأة في إطار اتفاقية بين الوزارة ومشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEED في ولايات الحوضين ولعصابه وكيدي ماغا، خلال سنتي 2020 و2021 وتقديم التكوين اللازم لهن.

ووصل عدد فروع المركز منذ 2019 إلى 2023 من 10 مراكز إلى 16 أي نسبة62 % بينما وصل عدد التخصصات إلى 23 نسبة 70 % بدلا من 10 تخصصات أما المتدربات في المركز خلال 2019_2023، حيث كان عدد المتدربين 1236 بينما وصل في عام2023 إلى 4620 أي نسبة 79 %.

وقالت مديرة مركز التكوين لتمكين المرأة السيدة السيدة أجيرب، أن إنشاء مركز تمكين النساء خطوة إيجابية في تمكين المرأة واستقلاليتها الاقتصادية حيث تطور المركز من مركز يكون فقط إلى مركز مهني يمنح منتسباته حق المشاركة في المسابقات المهنية الوطنية، مع محافظته على توفير التكوين للواتي لم ينلن نصيبا من التعليم في خطوة لإشراك جميع النساء والفتيات في التكوين من أجل أن يتوفرن على مورد اقتصادي يعينهن على تكاليف الحياة.

وأضافت أن المركز شهد قفزة نوعية من خلال إعداد الفروع، حيث تحول من 12 فرعا إلى 16 تغطي كافة عواصم ولايات الوطن إضافة إلى مركزين في مقاطعات كنكوصة والطينطان وبتلميت وتعدد تخصصاته حسب متطلبات الولايات، كما انتقلت التخصصات من 10 إلى 23 وذلك وفقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وبإشراف من معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيدة صفيه منت انتهاه.

وأوضحت أن المركز اسندت له 2020_2022 مهمة تكوين 2360 امرأة في الحوضين ولعصابه خلال شهرين من التكوين المكثف بالتعاون مع شركاء المركز المعهد الموريتاني للتكوين المهني والتقني ومشروع قابلية التشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل، حيث يوجهن الفتيات إلى المركز في إطار اتفاق بينهم، مما اعطى للمركز مصداقية في وسط مؤسسات التكوين المهني كما كون خلال العام الماضي عشرات النساء والفتيات.

وأشارت إلى أن المركز يعتمد سياسة التكوين حسب متطلبات القرى النائية، حيث قام بتكوين بعض الفتيات على التصوير الفوتوغرافي في المناطق الحدودية التي لا توجد فيها استديوهات تصوير، كما اعتمد إنتاج مادة الصابون من خلال المنتجات الزراعية المحلية للقرى الريفية مثل الحناء والثمار الغابوية وغيرها.

وأوضحت إلى أن المركز كون بعض النساء والفتيات في مجال الطاقة الشمسية في المناطق التي لا توجد فيها تغطية كهربائية، مشيرة إلى أن المعهد كان أول مؤسسة تدخل على خط الاستجابة للطوارئ حيث عمل على إنتاج الكمامات القماشية خلال فترة كوفيد 19 للمؤسسات الوطنية.

وأكدت أن زيارة السيدة الأولى لفرع المركز في أطار اعطته حفزا لتطوير عمله والاستمرارية فيه، مضيفة إنه تم ادخال وحدة خياطة الزي المدرسي إلى المركز تماشيا مع متطلبات سوق العمل.

منسقية صندوق إعانة النفقة:

تعمل المنسقية التي تم استحداثها مؤخرا ومن المرتقب أن تبدأ عملها خلال الأشهر القادمة على مساعدة النساء اللائي لديهن أحكام بالنفقة من الحصول عليها وفق شروط تضعها المنسقية يجب توفرها في المنفقْ والمنفقُ عليه كما تقوم بحملات تحسيسية من أجل توعية المجتمع حول أهمية المحافظة على أداء النفقة بشكل منتظم لما له من محافظة على الأطفال ومستقبلهم من الضياع والتسرب المدرسي.

تشترط المنسقية عدة شروط منها أن يكون المطالب بالنفقة لديه دخل ثابت شهري أو ممتلكات تستطيع المنسقية أن تسترد منها حق النفقة الذي دفعته نيابة عنه.

أما في حال أن الشخص المطالب بالنفقة ليس لديه القدرة على الانتاج إما بإعاقة ذهنية أو بدنية أو مرض ولديه إفادة طبية تثبت ذلك، فإن المنسقية تتولى دفع النفقة عنه دون المطالبة بتعويضها.

ويستفيد من الصندوق الزوجات والمطلقات والأبناء العاجزون عن الكسب بإعاقة ذهنية أو بدنية.

وقالت منسقة صندوق إعانة النفقة السيدة لبنيك منت سوله، إن من ضمن الأنشطة المبرمجة لدى المنسقية القيام بحملات توعية وتحسيس حول أهمية أداء النفقة لأن المنفق في صالحه أداء النفقة في وقتها تأدية مسؤوليته الاخلاقية والدينية.

وأشارت إلى أن المنسقية تلعب دورا اجتماعيا وأساسيا وهو المحافظة على الأبناء من الضياع من خلال مراعاة دفع النفقة لكي لا يضطروا إلى الذهاب إلى

الشارع أو العمل مبكرا، مضيفة أن المنسقية تقوم بالمناصرة لدى المحاكم من خلال استعجال إصدار حكم النفقة لأن لديه طابعا استعجاليا لما يترتب عليه من حقوق.

وأوضحت أنه سيعمل مع إدارة النزاعات الأسرية من أجل تحسيس النساء بأهمية اللجوء إلى المحاكم لاستصدار حكم بالنفقة لكي يتمكن الصندوق من مساعدتهن في الحصول على النفقة، حيث تشترط منسقية إعانة النفقة الاستظهار بحكم النفقة.

الفتيات في التعليم العالي والمرأة الريفية:

خطــوات نحــو التمكيــن

إعداد/ زيدان الحضرامي

من المعلوم أن السياسات الاجتماعية لكل بلد هي كافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع بكافة أطيافه بما فيها التركيز على بناء وتشكيل البنيات الأساسية التي ينطلق منها بناء الأوطان ولعل متلازمات الأسرة، المرأة والنوع أحد مرتكزات هذا الإطار الذي يعد التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتمكين العلمي والاقتصادي للمرأة والفتاة ومحاربة جميع أشكال العنف والمساعدة والترقية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة، أبرز أدواته ووسائله.

إن الحد من الفوارق بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية أمران أساسيان ليس فقط لبناء مجتمع عادل، ولكن يشكلان أيضًا شرطًا اساسيا للنمو الاقتصادي المستدام والشامل في موريتانيا.

وضمن هذا الإطار وفي منحى تصاعدي سعى قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في السنوات المنصرمة إلى تعزيز الرقي بكافة الفئات الاجتماعية الهشة وفي مقابلة مع مديرة الأسرة والترقية النسوية والنوع السيدة صفية بنت هاشم تقول» إن قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة يعمل بتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وذلك لتنفيذ البرنامج التنموي الشامل «تعهداتي» الذي تنفذه حكومة معالي الوزير الأول محمد ولد بلال مسعود وفي شقه الاجتماعي المتعلق بالفئات الاجتماعية الهشة تشرف عليه معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيدة صفية انتهاه التي تعمل جاهدة من أجل تنفيذ كل ما يعني تدخلات قطاعها من تعهدات فخامة رئيس الجمهورية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والنهوض بكافة الفئات الهشة على مختلف الأصعدة والتي من ضمنها تمكين المرأة الموريتانية من كافة حقوقها القانونية والاقتصادية والسياسية والعمل على تشجيع تعليم الفتيات لتمكينهن من تحقيق تطلعاتهن ومشاركتهن في التنمية الاجتماعية الواعدة...».

وفي حديثها دائما تؤكد المديرة بنت هاشم على مواصلة العمل في إدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع على ترقية المرأة والنوع بغرض تحسين الظروف الحياتية للمرأة وتشجيع مشاركتها الكاملة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وأضافت المديرة على أن كافة المصالح التابعة لهذه المديرية – (النزاعات

الأسرية والوساطة الاجتماعية – الترقية الاقتصادية للأسرة والمقاولة النسوية – التهذيب والتربية الأسرية وتعزيز القدرات المهنية – ترقية حقوق المرأة والنوع) – تسهر على تنفيذ كل البرامج والتدخلات المعنية بهذه القضايا آنفة الذكر.

الفتيات في التعليم العالي

تجسيدا للتوجه الحكومي الشامل لضمان إشراك كافة أفراد المجتمع في عملية التنمية وكذا للاطمئنان على حاضرهم ومستقبلهم في كنف دولة مدنية أساسها العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة النشطة في كل مجالات الحياة والاستفادة من كافة تدخلات الدولة على مستوى التعليم والصحة وباقي الأبعاد التنموية الأخرى.

وضمن هذا المسعى، وخلال السنوات الأخيرة، عملت السلطات الموريتانية وعلى وجه الخصوص قطاع العمل الاجتماعي بشكل دؤوب على زيادة تمكين المرأة وتأمين مشاركتها الفاعلة واستثمار طاقاتها النوعية حيث سخرت الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم العالي بموريتانيا وهي الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030 والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار إلى المزيد من تمكين المرأة في التعليم الجامعي بعد كسب الرهان في الرفع من مستويات تمدرس البنات في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية، إذ تم تحقيق المناصفة في مجال التعليم الابتدائي والثانوي ووصلت أعداد الطالبات بالتعليم الجامعي نسبة معتبرة.

وعلى حد رأي المديرة المساعدة بمديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع السيدة عيشة سيدي فإن قطاع العمل الاجتماعي يضع بصماته في كل المبادرات الرامية إلى مواصلة النساء لتعليمهن الجامعي وما بعد الجامعي حيث يعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتمدرس الفتيات لمواصلة تعليمهن وكذلك وضع آليات لدمج الفتيات غير المتمدرسات في الحياة النشطة من خلال إدراجهن في التعليم المهني وتقديم الدعم المالي واللوجستي والفني لكل المشاريع المدرة للدخل التي تمتلكها الفتيات.

وليس هذا فحسب بل يقدم قطاع العمل الاجتماعي تكريمات وجوائز وتشجيعات مالية لصالح المتفوقات من الفتيات خصوصا اللواتي حصدن المراكز الأوائل في مراحل متقدمة من المستويات التعليمية وهنا يمكن إدراج الطالبة فاطمة صمب أعليوات الحاصلة على الرتبة الأولى في باكلوريا الآداب الأصلية 2023 في هذا الإطار كنموذج بازر حيث تم تكريمها خصيصا من طرف معالي وزيرة العمل الاجتماعي كما قدمت لها ولصالح أبويها دعما ماليا لتمويل مشاريع مدرة للدخل هذا ويعتبر أبرز ما يتم تقديمه لصالح الفتيات لتهيئة ظروف تعليمهن وتمدرسهن ما يلي:

1 – يتم تكريم المتفوقات من جميع مستويات التعليم من حملة الشهادات الوطنية على جميع التراب الوطني

2 – تكريم الفئات الهشة الحاصلين على المرتبة الأولى في شهادة البكالوريا

3 – توفير النقل المدرسي للإعداديات والثانويات في بعض الولايات بالتعاون مع الشركاء في التنمية

4 – منح مدرسية للفتيات المنحدرين من أسر فقيرة من أجل تشجيعهن على التمدرس

5 – إعداد دروس تقوية للمترشحات لنيل شهادة البكالوريا مع توزيع الكتب عليهن

6 – التحسيس والتوعية ضد جميع المسلكيات الضارة

7 – إنشاء صندوق للنفقة

8 – إنشاء بنك للأسرة

9 – التشجيع من أجل ترقية نفاذ النساء إلى مهن الأمن والعدل وتم ذلك بالرعاية السامية من السيدة الأولى الدكتورة مريم محمد فاضل الداه

10 – إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة

11 – القيام بورشات جهوية من أجل مراجعة مدونة الأحوال الشخصية

12 – القيام بتعزيز القدرات للمنتخبات من أجل الرفع من مشاركتهن السياسية

13 – حل ومعالجة ما يزيد على 4000 نزاع أسري

14 – مؤازرة النساء ضحايا العنف قضائيا واجتماعيا

15 – تقديم الاستشارات

16 – دعم أكثر من53000 فتاة في إطار مشروع SWEED) إعانات دراسة، نقل، دروس تقوية.

المرأة الريفية والتدخلات لصالحها

سعيا إلى إشراك كافة أطياف المجتمع واستفادتها من سياسة الحكومة في كافة أبعاد التنمية وخصوصا البعد الاجتماعي

والاقتصادي تم خلال السنوات المنصرمة تنفيذ العديد من البرامج التنموية الهادفة إلى دعم ومناصرة وتمكين المرأة وذلك تجسيدا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على حد تعبير مديرة الأسرة والترقية النسوية والنوع السيدة صفية بنت هاشم حيث تدخل قطاع العمل الاجتماعي على كافة التراب الوطني مقدما كل الدعم والتشجيع لصالح المرأة والمرأة الريفية خصيصا فكان تشجيع التعاونيات النسوية وتمويلها ومرافقة المشاريع المدرة للدخل -سواء كانت زراعية أو صناعة تقليدية - أحد الزوايا البارزة التي شكلت منعطفا هاما في تحسين وترقية المرأة الريفية حيث بلغ عدد المشاريع الممولة منذ العام 2019 2024- حوالي 6026 مشروعا وكلف تمويل هذه المشاريع الدولة الموريتانية ما يزيد على مليارين أوقية قديمة.

كما تم تنفيذ برنامج تمكين النساء والفتيات من خلال تمويل 400 نشاط مدر للدخل و20 مشروعا صغيرا لتعزيز ولوجهن إلى الأسواق والطلبية العمومية بمبلغ إجمالي قدره 27,7 مليون أوقية على كافة ولايات البلاد. ورافق ذلك القيام بالعديد من التدخلات الهامة التي شملت:

• معرضا للمنتوجات النسوية في ولاية أدرار وتم توزيع مبالغ على المشاركات

• معرضا للمنتوجات الزراعية في ولاية أدرار استفادت من التمويلات 326 مشروع بغلاف مالي قدره 100 مليون أوقية قديمة بالتعاون مع التآزر

• توزيع السلات الغذائية على ربات الأسر

• توزيع مبالغ مالية على الأرامل

• كما تم تنفيذ مشروع إنتاج الملح بسبخة كلامي بنواذيبو بهدف تمكين 500 امرأة. وقد بدأ تسويق منتجات هذا المشروع، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المنطقة الحرة بنواذيبو بالإضافة إلى 15 منصة جهوية متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال و8 وحدات استقبال وتوجيه للنساء والفتيات من ضحايا العنف؛

• كما سيتم التدريب على المهارات المهنية لفائدة 4082 فتاة تسربت من المدارس أو لم تلتحق بالمدرسة، منهن 1782 فتاة من

خلال 14 فرعا لمركز تمكين المرأة وتزويد 2300 فتاة بوسائل الإنتاج.

الشراكة مع مشروع اسويد يشمل مجالات: التعليم والصحة الإنجابية والمهارات الحياتية وحقوق المرأة والفتاة والدمج والتمويل والتحسيس لصالح نساء في الريف.

يتولى قطاع العمل الاجتماعي جل التمويلات المقدمة للتجمعات النسوية ضمن البرنامج الموجه للتمكين الاقتصادي للمرأة الموريتانية على عموم التراب الوطني ويتابع هذا القطاع -لكونه الوصي الحكومي الأول - وضعية مختلف الفئات الاجتماعية الهشة في موريتانيا وذلك بالتعاون مع عدة مؤسسات وبرامج ومشاريع تنموية(اجتماعية اقتصادية) محلية ودولية تتقاطع معه مجال العمل والمستهدفين بالتدخلات ولعل مشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي في دول الساحل SWEED يمكن الاستدلال به هنا حيث يهدف بالأساس إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات، ويعمل على تسهيل ولوجهن إلى خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل.

ويتعاون هذا المشروع مع عدة قطاعات حكومية محلية بما فيها الشراكة مع قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة حيث تغطي تدخلات هذا المشروع بموريتانيا ولايات الحوض الشرقي الحوض الغربي لعصابة، كيديماغا، لبراكنة، كوركول.

وبحسب المديرة المساعدة لإدارة الأسرة والترقية النسوية والنوع السيدة عيشة سيدي فإن شراكة قطاع العمل الاجتماعي مع مشروع SWEED الغاية منها هو تعزيز تمكين الفتيات من حقوقهن الاجتماعية الاقتصادية الصحية والمهارات الحياتية والرفع من قدراتهن في مجالات متنوعة حيث أفضى عمل المشروع والقطاع عن شراكة مثمرة في مجال الترقية النسوية وتمكين النساء والفتيات وتم منذ 2019- 2023:

• الاستفادة من المنصات الآمنة التي أعدت خصيصا لتمكين المرأة والفتاة والرفع من الوضع الاجتماعي والصحي حيث فتحت 396 فضاء آمنا استفادت منه 10218 فتاة و 206 منعشة و185 مراقبة

• تتوزع هذه الفضاءات الآمنة على 210 قرية ريفية بالولايات الستة المعنية بتدخلات المشروع حيث أنه من المقرر استفادة ما يزيد على 40 ألف فتاة من هذه الفضاءات في أفق 2024 في الولايات التي يتدخل فيها المشروع

• خلق 12 منصة متعددة الوظائف وسيتم خلال السنة الجارية 30 منصة جديدة

يضاف إلى ذلك القيام بحملات تحسيسية مستمرة ومكثفة لصالح النساء والفتيات بهدف تثقيفهن في العديد من المهارات الحياتية وكذلك العمل على زيادة وعيهن بحقوقهن الشرعية والقانونية وواجباتهن المدنية.

العمل الاجتماعي:

الاستراتيجيات الوطنية لرفاهية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة

النبهاني ولد أمغر

في البدء

توجه وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة – كما يشير اسمها بوضوح – جميعَ أعمالها نحو رفاهية الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وفي هذا السياق، تم تصميم وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تعنى بالبحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها كل فئة من هذه الفئات، باعتبار ذلك جزءً من المكون الاجتماعي لبرنامج «تعهداتي» الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

هذه الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تعمل جميعها لتحقيق هدف مشترك (رفاهية شرائح المجتمع الأكثر هشاشة) هي: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، والاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، والاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل، والاستراتيجية الوطنية لتسريع النمو والرخاء المشترك، وتنضاف لهذه الاستراتيجيات استكمالا لها، الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها موريتانيا.

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، حق يجسد العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، ويعزز التلاحم الوطني من خلال تدابير وآليات التضامن الاجتماعي، تحقيقا للإنصاف، وتعتبر أداة أساسية في البلدان المنخفضة الدخل مثل موريتانيا، لحماية الأشخاص الأكثر حرمانا في حالة حدوث أزمة، والحد من الفقر ودعم عملية التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وتغطي الحماية الاجتماعية عدة أبعاد متكاملة، مثل الدفاع عن الحقوق والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي والديمقراطية والأمن. كما تشكل حلقة مهمة في الجهود الرامية إلى الحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي والغذائي، والحماية من الصدمات الأخرى.

وفي موريتانيا، احتلت العناصر الأساسية الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية مكانة متميزة ضمن برنامج «تضامني».

ورغم أن هذه الاستراتيجية الوطنية، تنفذ من قبل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، فإن هناك أكثر من قطاع حكومي يُعنى بهذه الاستراتيجية، مثل قطاعات الأمن الغذائي وتآزر ومفوضية حقوق الإنسان، فإن عنصر الحماية الاجتماعية يملأ الفراغ الذي لوحظ في البرامج السابقة مثل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وبرامج واستراتيجيات التنمية القطاعية أو المتعددة القطاعات التي عانت جميعها من عدم خلق أوجه تكاتف إيجابي ولم تندمج، خلافا للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

وهكذا، ترتكز الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على القيم الوطنية للتضامن ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنين، وتقدم هذه الاستراتيجية رؤية ووجهات نظر طويلة المدى للإنشاء التدريجي لنظام حماية اجتماعية متماسك ومتكامل، مع تحديد الأهداف والأولويات والآليات لتنفيذ تدابير محددة من خلال برامج الحماية الاجتماعية والإجراءات المنظمة حول المجالات ذات الأولوية، ويتم استكمالها بخطط عمل تفصيلية لكل محور.

الاستراتيجية الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي

تندرج الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، ضمن رؤية التنمية الشاملة والمنصفة للنساء والرجال على المستوى الوطني، وتؤكد التزام الحكومة الموريتانية، بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا، بمواصلة

إدماج البعد «الجنساني» على النحو الأمثل، من خلال الاستفادة من الإنجازات وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة، من أجل تسريع التقدم لصالح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على المستوى الوطني.

وقد استفادت موريتانيا في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي من دعم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا، من خلال وضع استراتيجية النوع الاجتماعي مصحوبة بخطة عمل للفترة 2022-2025، على أساس الاستراتيجية العالمية للمساواة بين الجنسين، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الذي يدعم تنفيذ الاستراتيجية الموريتانية لمأسسة النوع الاجتماعي، على النحو المنصوص عليه فيها، حسب الالتزامات التي تم التعهد بها.

ومن أكثر الإجراءات الجديرة بالتنويه في هذا المجال، تنفيذ الحكومة منذ العام 2019، للمبادرات التي تعزز المشاركة السياسية للمرأة، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية وريادة الأعمال النسائية والاندماج في المهن ضمن قطاع العدالة ومختلف المجالات المتخصصة الأخرى.

وهذه التدابير كانت موضع ترحيب من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، والذي تحدث عقب زيارة نائب رئيسه، مسكيرم جيسيت تيشان، إلى موريتانيا، بداية أكتوبر 2023، عن ما وصفه ب «تقدم جدير بالثناء».

وقد أفصح الخبير المستقل عن تقييمه الأولي في البيان الذي قال فيه: «... نود أن نعرب عن امتناننا العميق لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، على دعوتها للقيام بهذه الزيارة الرسمية، وكذلك على الدعم الاستثنائي الذي تلقيناه طوال فترة التحضير وأثناء المهمة. ونود أيضًا أن نعرب عن خالص شكرنا لجميع محاورينا، ولا سيما موظفي الخدمة المدنية، والبرلمانيين، والقضاة، والمحامين، وضباط الشرطة، وموظفي نظامي الصحة والتعليم، والنساء المحتجزات، والمهاجرين واللاجئين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والفتيات والنساء من مجتمعات متنوعة، والضحايا الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى ممثلي الأمم المتحدة».

الاستراتيجية الوطنية للإعاقة

لقد أظهرت موريتانيا، من خلال استراتيجيتها الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، للعالم، مدى الجهود التي بذلتها، منذ عام 2019، لتنفيذ سياسة اجتماعية لا تترك أحدا على قارعة الطريق.

وكانت هذه الاستراتيجية موضوع ورشة عمل للمصادقة سنة 2022، والتي ذكّرت بالخطوط العريضة للعمل الحكومي في مجال رعاية الفئات الضعيفة التي تشكل إحدى أولويات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وخاصة تعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وهذه الفئة من الناس، نظرا لهشاشتها من حيث تعقد المشاكل المرتبطة بالحصول على فرص العمل والتمكين الاقتصادي والمشاركة في مراكز صنع القرار، تحظى باهتمام خاص في كافة المشاريع والبرامج التي يتضمنها تنفيذ البرنامج. «تضامني» منذ عام 2019. وقد نتج عن ذلك، من بين إجراءات أخرى ذات أهمية على مستوى صنع القرار العملي، إدماج تعزيز حقوق هذه الفئة الاجتماعية ضمن المهام الأساسية لقطاع العمل الاجتماعي، وإنشاء مجلس متعدد القطاعات، مما عزز النظر في مشاكل الإعاقة والتدابير والخدمات التي تتطلبها .

الاستراتيجية الوطنية للطفولة

بدأت موريتانيا في يوليو 2019، تحديث استراتيجيتها الوطنية للطفولة التي تحدد السياسات العامة للحماية والوقاية ودعم ورعاية جميع الأطفال بحلول عام 2030. ويأتي هذا التحديث بناءً على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك (SCAPP) بناءً على سياسات تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي، وتسترشد بإنشاء نهج عالمي موحد يستبعد كل تمييز ويعطي الأولوية لحماية الطفل وتكريس دور الأسرة في ذلك المجال وتوفير بيئة اجتماعية صحية للطفل.

ختاما

تجدر الإشارة - ختاما - إلى أن كل هذه الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق نفس الهدف، وهو حماية الأشخاص المستضعفين في المجتمع الموريتاني، تتعزز من خلال التزام بلادنا بالاتفاقيات الدولية التي تشترك في نفس الهدف، وهو خلق التآزر على الصعيد الإقليمي وضمن النطاق الدولي لرفاهية الأسرة، التي تؤدي بشكل عام إلى رفاهية الإنسان.

غاية ومنطلق العمل الاجتماعي

التكفل الطبي وتقديم المساعدة الاجتماعية للمرضى المتعففين

إعداد / محمد الأمين سيدي بوبكر

انطلاقا من تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بتقريب الخدمات الصحية من المواطنين الأشد هشاشة، والتكفل بالعلاج المجاني لصالح الأسر الفقيرة، في انتظار تعميم التأمين الصحي الشامل، وتعبئة الموارد الضرورية لتمويل الخدمات الصحية لفائدة المعوزين؛ وتجسيدا لالتزامات فخامته ببناء مجتمع معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته، وتمكين كل موريتاني بدون أي تمييز من التمتع بحياة كريمة يجد فيها ذاته؛ وإمضاءً لعزمه التلبية الفورية لاحتياجات السكان المعوزين، عملت إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، خلال الأعوام الأخيرة على مد يد العون للمرضى المعوزين عن طريق التكفل بمرضى الفشل الكلوي والمرضى المتعففين في المستشفيات الوطنية، والمرفوعين للعلاج في الخارج، وتقديم إعانات مالية شهرية لمرضى الناعور أو (الهيموفيليا) والكلى والسرطان وغير ذلك من الأمراض المزمنة.

التكفل بالمرضى المتعففين

أظهرت حصيلة عمل إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، خلال الفترة من 2020 إلى 2023، أن التكفل بالمرضى المتعففين المرفوعين للعلاج في الخارج استفاد منه 48 مريضا عام 2020، و89 عام 2021، و105 مرضى عام 2022 و100 مريض عام 2023.

وذكرت الإدارة أن التكفل بالمرضى المرفوعين للعلاج في الخارج، يشمل إصدار تذكرتي سفر للمريض ومرافقه، مع ضمان علاج خارجي يخوله تلقي العلاج في المستشفيات التي تربطها اتفاقيات مع

إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، بالإضافة إلى تخصيص مؤونة مالية للمريض قدرها 20.000 أوقية جديدة.

وبينت الحصيلة التي توصلت مجلة الشعب لنسخة منها، أن إدارة العمل الاجتماعي تكفلت عام 2020 بـ 800 من مرضى الفشل الكلوي و760 عام 2021، و765 عام 2022 و767 مريضا عام 2022، مضيفة أن التكفل بمرضى الفشل الكلوي يشمل حصص التصفية والفحوص والتدخلات الجراحية، بالإضافة إلى توفير الأدوية عبر فتح صيدليتين في نواكشوط وصيدلية في كيفه وأخرى في نواذيبو.

وأضافت الحصيلة أن المرضى المعوزين الآخرين استفادت منهم 4026 مريضا عام 2020 من تكفل إدارة العمل الاجتماعي، و4318 عام 2021، و4619 عام 2022، و3116 عام 2023، مبينة أن التكفل بالمرضى المحتاجين بمختلف فئاتهم هو تمكينهم من الولوج إلى كل الخدمات الصحية المتاحة في المستشفيات الوطنية.

المساعدة الاجتماعية للمحتاجين

أوضحت إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، في حصيلتها، أن 759 من مرضى الفشل الكلوي استفادوا من مساعدات اجتماعية مالية شهرية قدرها 1500 أوقية جديدة عام 2020، و760 عام 2021، و765 عام 2022، و931 عام 2023، فيما استفادت 272 من أصحاب الأمراض المزمنة عام 2020 من مساعدات مالية شهرية قدرها 1000 أوقية جديدة، و893 عام 2021، و2211 عام 2022، و4850 عام 2023.

وأفادت الحصيلة أن مرضى مركز الانكولوجيا استفاد منهم 473 مريضا من مساعدات مالية شهرية قدرها 1500 أوقية جديدة عام 2020، و452 عام 2021، و749 عام 2022، و886 عام 2023.

كما استفادت ثلاثة من حالات التوائم الثلاثي عام 2020 من مساعدات مالية قدرها 20.000 أوقية جديدة، و16 حالة عام 2023.

وأكدت الحصيلة أن 27 من مرضى الناعور أو الهيموفيليا – وهو اضطراب نادر يتسبب في عدم تجلط الدم على نحو طبيعي عند الإصابة بسبب نقص البروتينات اللازمة لتجلط الدم – استفادوا عام 2020 من مساعدات مالية شهرية قدرها 1500 أوقية جديدة، و24 مريضاً عام 2021، و26 عام 2022 ونفس العدد عام 2023.

ونوهت الإدارة إلى أن 29 حالة خاصة استفاد أصحابها من مساعدة مالية عام 2021، و151 حالة عام 2023.

تنبيه وملاحظة واستنتاج

نبهت إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، إلى أن تدخلاتها تستهدف المواطنين الموريتانيين المعوزين الغير حاصلين على تأمين صحي.

ولاحظت إدارة العمل الاجتماعي في حصيلة عملها عام 2020 – 2023، زيادة وصفتها بالكبيرة في أعداد المستفيدين من خدماتها في الفترة الأخيرة، وتراجع أعداد المرضى المعوزين الذين يتم تسجيلهم على مستوى المستشفيات الوطنية.

وأعادت الإدارة زيادة أعداد المستفيدين من خدماتها إلى ما وصفته بتحسن الخدمات المقدمة من حيث القيمة ومن حيث تسهيل وملاءمة آلية الحصول عليها، فيما أرجعت تناقص المرضى المعوزين بالمستشفيات الوطنية لاستفادة بعضهم من التأمين الصحي.

العمل الاجتماعي والتضامن الوطني

في حديث لمجلة الشعب، قالت مديرة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني السيدة امباركه بنت عبد الجليل، إن إدارتها تهتم بمرضى الفئات الهشة من المجتمع الذين لا يتوفر لديهم تأمين صحي سواء من قبل الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CNAM) أو وكالة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) أو أي جهة تأمين صحي أخرى.

وأضافت أن إدارة العمل الاجتماعي تعمل على محورين هما التكفل الصحي والمساعدة الاجتماعية، مبينة أنها تستهدف المرضى المصابين بالفشل الكلوي وأصحاب الأمراض المستعصية التي تحتاج إلى علاجات خارج البلد، ومرضى السرطانات والهيموفيليا وأصحاب الأمراض المزمنة كالسكري والقلب والضغط والأعصاب الذين يحتاجون أدوية منتظمة ومستديمة مدى الحياة، من الفئات المتعففة.

وأكدت بنت عبد الجليل، أن وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، تعمل على توفير الضمان الصحي لأصحاب الأمراض المزمنة والوراثية المعوزين من خلال اعتماد شهادة فقر من البلدية وشهادة من الطبيب المعالج وبطاقة الحجز الطبي وهوية وطنية، بالنسبة للتكفل بالمرضى داخل المستشفيات الوطنية، فيما يضم ملف الرفع للخارج تلخيصا طبيا يطلب فيه الطبيب المعالج رفع المريض للخارج لعدم توفر علاجه على المستوى الوطني.

وأفادت أن الإدارة توفر تذكرتي سفر ومبلغ 20 ألف أوقية جديدة، لكل مريض معوز يجيز المجلس الصحي رفعه للخارج، مع إفادة تكفل طبي تؤمن له تلقي العلاج بمستشفيات في المملكة المغربية تربطها اتفاقية مع إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني.

وشددت السيدة امباركه بنت عبد الجليل، أن الفئات المتعففة تعتبر أولوية لدى وزارة العمل الاجتماعي، لما تكتسيه من أهمية عند فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ومحورية في سياسة حكومة معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال مسعود.

ونبهت إلى أن مرضى الفشل الكلوي يحظون بعناية خاصة من رئيس الجمهورية، ويستفيدون من تكفل شبه كامل، مضيفة أن وزارة العمل الإجتماعي والطفولة والأسرة توفر شهادة تكفل لكل مرضى الفشل الكلوي الذين لا يتوفرون على تأمين صحي من طرف الصندوق الوطني للتأمين الصحي.

وأفادت أن إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني تمتلك خلايا بكل مستشفيات نواكشوط، تقوم باستقبال المرضى المعوزين وتستلم منهم الشهادات الطبية التي تثبت إصابتهم بالفشل الكلوي، ولديها استمارة بحث متكاملة تمكنها من رصد كل بيانات المرضى، مبينة أن خلاياها تقوم بمعاينة لكل مريض يتقدم لها بطلب تكفل أو مساعدة للتثبت من وضعه قبل إحالة ملفه إلى الإدارة المركزية، لاستصدار ضمان صحي يمكنه من إجراء كل الفحوص والتصفية وأخذ الأدوية بشكل مجاني على عموم التراب الوطني.

وقدرت المديرة عدد مرضى الفشل الكلوي بزهاء 1200، مضيفة أن الوزارة تتكفل بـ 967 مريضا منهم، وتقدم لهم مساعدة اجتماعية للتنقل عبارة عن 1500 أوقية جديدة كل شهر، تصرف بشكل فصلي.

وذكرت أن الضمان الصحي لمرضى السرطان يمكنهم من تلقي العلاج في المركز الوطني للأنكولوجيا، وتتحمل إدارة العمل الاجتماعي، تكاليف جميع الأشعة والحقن التي وصفتها بـ»الباهظة الثمن» منبهة إلى أن هناك بعض العلاجات لا تشملها التغطية وأن الإدارة تعمل على إدراجها.

ورجحت المديرة زيادة أعداد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من أصحاب الأمراض المزمنة خلال عام 2024 لكثرة الملفات قيد الدراسة.

وأشارت إلى أن البحوث الاجتماعية التي تعدها الإدارة عن المرضى تشمل كل بيانات المريض حتى ما قبل المرض، وتاريخ المريض الصحي وحميته الغذائية، مؤكدة أنها توفر معطيات كبيرة يمكن الاعتماد عليها في معرفة المؤشرات الأساسية للظواهر المرضية ورسم السياسات الصحية.

وخلصت إلى أن وزارة العمل الاجتماعي ووزارة الصحة تعملان بشكل متكامل بحيث توفر الأخيرة الخدمة الصحية وتدفع الأولى تكلفتها عن المرضى المتعففين، منوهة إلى أن إدارة العمل الاجتماعي تقدم تحفيزات لكل المستشفيات الوطنية مقابل التكفل بالمرضى المعوزين الذين يحتاجون تدخلات جراحية على المستوى الوطني.

العمـــــــــل الاجتمـــــــــاعي:

استراتيجية وطنية للرفاه وأداة للتنمية المستدامة

إعداد / آمنة بنت خونه

يجسد العمل الاجتماعي الشعور بالولاء والأمن واحترام الذات الذي يسعى لتلبية الاحتياجات العامة للأفراد داخل المجتمع وتوطيد اللحمة الوطنية والحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وتمكينه مستوى من الرفاه بوصفه حجر الزاوية وأولوية من أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي تسعى حكومة الوزير الأول السيد محمد بلال مسعود على تجسيده على أرض الواقع.

مديرة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة لمجلة «الشعب»:

الوزارة تتكفل بالفئات الهشة من المجتمع وتوفر الأدوية في الصيدليات الخاصة بأمراض الكلى

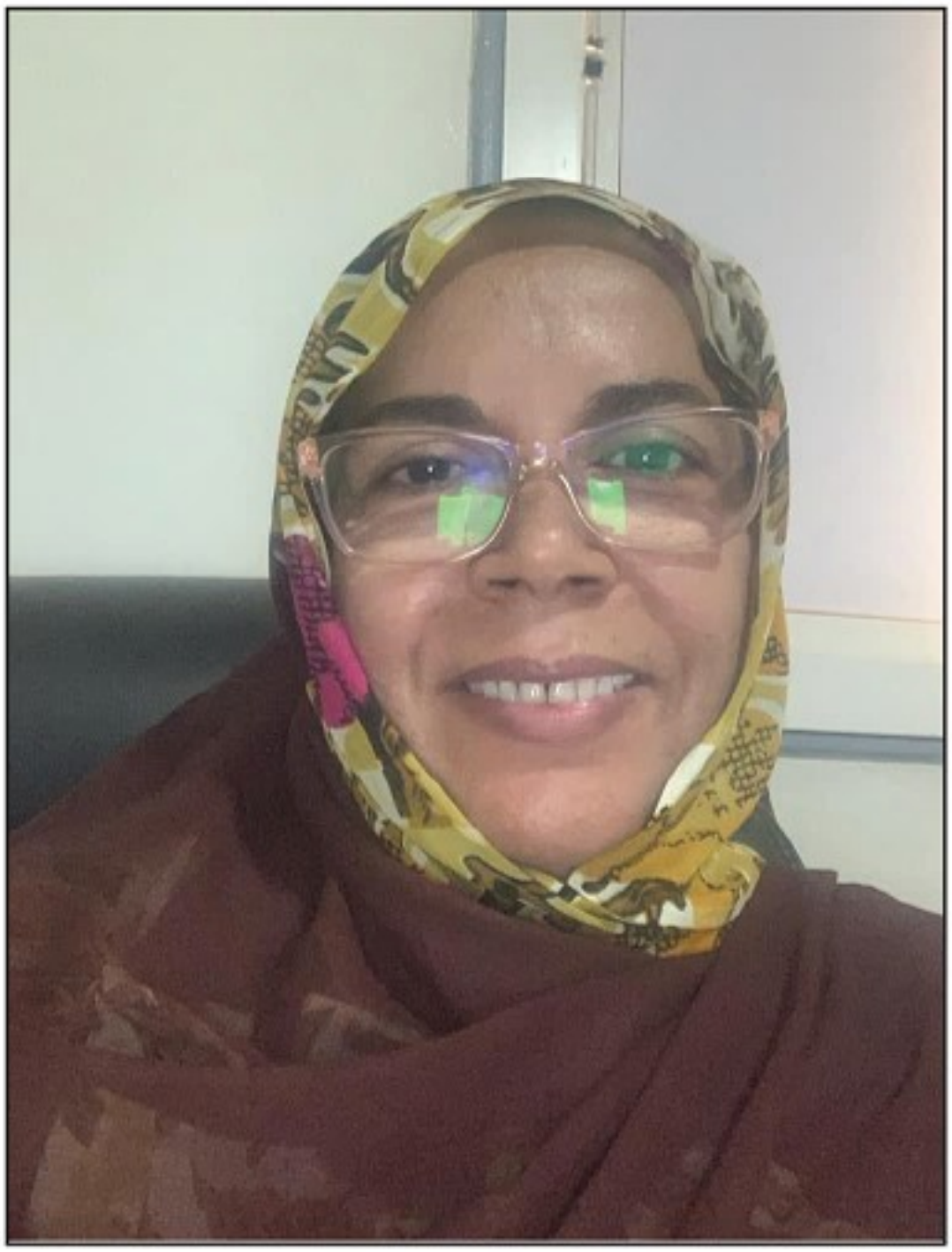

إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني هي إدارة تهتم بالفئات الهشة من المجتمع وخاصة المرضى، وبخصوص مرضى أمراض القلب لنا اتفاقية مع المستشفى الوطني لأمراض القلب وهي اتفاقية أبرمت 25 فبراير 2021 وعلى أساسها تم افتتاح وحدة ميدانية بمستشفى أمراض القلب خاصة بالعمليات الجراحية والقسطرة وغيرها من العلاجات وهذه الاتفاقية الخاصة بالتكفل بعمليات مرضى القلب استمرت حتى منتصف 2023 واستمرت العمليات العلاجية الأخرى كتوسعة عروق أمراض الكلى وغيرها.

وتسعى الوزارة قريبا إلى تجديد الاتفاقية الخاصة بعمليات أمراض القلب ليشمل التكفل نسبا أكبر من المرضى لأن عمليات فتح القلب مكلفة وصعبة خصوصا على الفئات الهشة حيث تبلغ مليون وثمان مائة تتكفل الوزارة بنسبة 50 % منها وبالنسبة للمستشفيات الأخرى لها نظامها الخاص وتتعامل مع الوزارة كإجراء العمليات المبرمجة والعلاجات الطبية وذلك بالتنسيق مع خليات العمل الاجتماعي الموجودة في المستشفيات الوطنية فيتم التكفل بالفحوصات والأدوية وتكاليف العمليات الجراحية وذلك في جميع المستشفيات ما عدى المستشفى العسكري الذي لا تتم فيه إلا التصفية، واشير من هذا المنبر أن وزارة العمل الاجتماعي تتحمل جميع التكاليف وتوفر الأدوية في الصيدليات الخاصة بأمراض الكلى، والجداول التالية توضح مجالات التدخل والتكفل بالمرضى ومساعدتهم والتدخل في مجال الكوارث والحرائق والتوأم الثلاثي.

والجداول التالية تبين نوعية العمليات حسب التكلفة وحسب النسب المئوية لمساهمة الوحدة في التكاليف:

حسب النسب المئوية :

حصيلة عمل إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني خلال الفترة من 2020 إلى 2023:

الفئة/عدد المستفيدين خلال السنوات	2020	2021	2022	2023
المرضى المرفوعون للعلاج في الخارج	48	89	105	100
مرضى الفشل الكلوي	800	760	765	967
المرضى المعوزون الآخرون	4026	4318	4619	3116
المجموع	4874	5167	5489	4183

1 – التكفل بالمرضى المحتاجين:

2 – التكفل بالمرضى المرفوعون للعلاج في الخارج:

– إصدار تذاكر سفر للمريض ومرافقه

– إصدار ضمانة علاج خارجية بموجبها يتم التكفل بعلاج المريض في المستشفيات التي تربطنا بها اتفاقيات

– تخصيص مؤونة مالية للمريض 20000 أوقية جديدة

3 – التكفل بمرضى الفشل الكلوي بصفة خاصة في تقديم الخدمات التالية:

– حصص التصفية

– الفحوص

– التدخلات الجراحية

– توفير الأدوية عبر فتح صيدليتين في أنواكشوط وصيدلية في كيفة وأخرى في أنواذيبو بالنظر إلى الأعداد الكثيرة نسبيا لمرضى الفشل الكلوي في هذه المراكز

4 – التكفل بالمرضى المحتاجين بمختلف فئاتهم: هو عبارة عن ولوجهم لكل الخدمات المتاحة

– التحويلات النقدية:

الفئة/عدد المستفيدين خلال السنوات	التحويل النقدي الشهري	2020	2021	2022	2023
مرضى الفشل الكلوي	1500	759	760	765	931
أصحاب الأمراض المزمنة	1000	272	893	2211	4850
مرضى الأنكولوجيا	1500	473	452	749	886
حالات التوأم الثلاثي	20000 للحالة	3			16
مرضى الهيموفيليا	1500	27	24	26	26
الحالات الخاصة			29		151
المجموع		1534	2158	3751	6860

هي عبارة عن مساعدات مالية شهرية تصرف لبعض الفئات المبينة في الجدول التالي :

– برنامج رمضان:

وهو عملية اجتماعية بامتياز الهدف منها مؤازرة مجموعة من الشرائح الهشة في الشهر الكريم من اجل تقوية قدرتهم الشرائية وتوفير بعض من المواد الأساسية التي يكثر استعمالها، والعملية تشمل ست مجموعات من المجموعات الهشة وهي:

- الأسر التي تعيلها نساء
- أسر قدامى ومتقاعدي الجيش
- أسر تتكفل بأطفال متعددي الإعاقة
- أسر أصحاب أمراض مزمنة
- الأسر التي تعيل طفلا من أطفال التوحد
- حالات اجتماعية أخرى،

وقد شملت العملية 10000 أسرة من هذه العينات موزعة بين جميع الولايات. هذه العملية نفذت بالتعاون مع عدد من مؤسسات التمويلات الصغيرة كل مؤسسة أسندت لها مجموعة من الولايات من أجل انسيابية العملية وتنفيذها في الوقت المناسب، وهذه السنة

ستتم نفس العملية إن شاء الله بنفس الطريقة إلا أنها ستشمل متقاعدي الحرس والدرك والشرطة إلى جانب متقاعدي الجيش.
والجدول التالي يوضح عدد الفئات المستهدفة والمستفيدة من التحويلات المالية في رمضان 2023 حسب الولايات:

الولاية	المستفيدين						المجموع
	الأسر التي تعيلها نساء	أسر قدامى الجيش ومتقاعدي الجيش الوطني	الأسر التي تتكفل بالأطفال متعددي الإعاقة	أسر أصحاب الأمراض المزمنة	الأسر التي تعيل طفلا من أطفال التوحد	حالات اجتماعية أخرى	
الحوض الشرقي	492	29	780		155	215	521
الحوض الغربي	328	12					340
لعصابة	369	12					381
كوركل	369	11					380
لبراكنه	328	43					371
اترارزة	287	23					310
آدرار	222	21					243
داخلت نواذيبو	164	58					222
تكانت	222	07					229
كيدي ماغا	328	15					343
تيرس الزمور	90	29					119
انشيري	81	10					91
نواكشوط الجنوبية	558	282		300			856
نواكشوط الشمالية	556	227		1000			1500
نواكشوط الغربية	556	121		1700			2255
المجموع	5320	900	780	3000	155	215	10000

المستشارة المكلفة بالعمل الاجتماعي بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة لمجلة «الشعب»:

اعتمدت الدولة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية معتمدة على قيم التضامن الوطني ومبادئ الإنصاف والعدالة ورعاية حقوق المواطنين

أوضحت المستشارة المكلفة بالعمل الاجتماعي بوزارة العمل الاجتماعي، أن الحماية الاجتماعية حق يجسد العقد بين الدولة والمواطن ويعزز الوئام الوطني فقد اعتمدت الدولة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية معتمدة في ذلك على قيم التضامن الوطني ومبادئ الانصاف والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنين وبالأخص كبار السن، إلا أنه وفي الوقت الحالي ليس هناك إنجاز يذكر تختص به هذه الفئة القليلة نسبيا رغم أن وزنهم داخل بنية الساكنة الموريتانية من المتوقع أن يزداد بشكل كبير خلال السنوات المقبلة.

وانطلاقا من هذه الوضعية، تضيف المستشارة، أنه أصبح من الضروري أن تكون هذه الفئة من السكان موضوع برامج خاصة بالنظر إلى هشاشة الهياكل التي تقوم عليها في معظم الأحيان وخاصة خلال العقود الأخيرة نتيجة لتراجع قيم التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، وبفعل جائحة كوفيد19- والحرب الأوكرانية كل هذه الظروف من بين أخرى تجعل القطاع يؤازر مواطنيه من كبار السن من خلال برنامج «أضحيتي» الذي أطلقت معالي وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة النسخة الأولى منه السنة الماضية بمناسبة عيد الأضحى المبارك واستفادت منه 400 أسرة متعففة في ولايات لعصابة كوركل وكيدي ماغا، وستطلق معالي الوزيرة النسخة الثانية من هذا البرنامج بمناسبة عيد الأضحى وستستفيد منه 700أسرة متعففة في الولايات التالية : اترارزة، لبراكنه، آدرار وتكانت بإطلاق برنامج لتوزيع الأضاحي على فئة المسنين، وفي الأخير تضيف المستشارة، أن هذا البرنامج له أهداف عامة هي:

1. تعزيز اللحمة الوطنية

2. مؤازرة كبار السن في الأعياد الدينية

وأهداف خاصة وهي:

1. تخفيف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والغذائية داخل فئة كبار السن
2. حث القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الخيرية على اعداد برامج خاصة لرعاية كبار السن
3. دراسة مشاكل كبار السن وإعداد برامج خاصة بهم .

المدير العام لقناة الأسرة لمجلة «الشعب»:

القناة شركة وطنية للاتصال السمعي البصري متخصصة في قضايا الأسرة والعمل الاجتماعي

أكد المدير العام لقناة الأسرة السيد أباي ولد الطلبه، أن إطلاق بث القناة، يأتي تجسيدا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي أولى اهتماما خاصا للقضايا الاجتماعية، حيث مثل الاهتمام بالفئات الهشة ركيزة مهمة من برنامجه الانتخابي. وأضاف في مقابلة مع مجلة «الشعب» أن القناة ستواكب الجهود الحكومية في بعدها الاجتماعي بشكل خاص، باعتبارها أول قناة موريتانية متخصصة في الشأن الاجتماعي وأداة صلبة لطرح ونقاش كل القضايا الاجتماعية، ولبنة مهمة في تعزيز اللحمة الاجتماعية، وفضاء للتوعية والتوجيه حول كل الإشكالات الاجتماعية والتربوية والسلوكية، برؤية إعلامية متبصرة، إضافة إلى قضايا المرأة والتمكين لها بغية الدفع بدورها الاجتماعي التنموي.

وقال مدير القناة:

أنشئت في الجمهورية الإسلامية الموريتانية قناة تدعى «قناة الأسرة»، يوجد مقرها في نواكشوط وتخضع للوصاية الفنية لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة وللوصاية المالية لوزارة المالية، تم الإعلان عنها في 3/ 8/ 2022 ودخلت حيز التنفيذ يوم 8 مارس من سنة 2023 م.

وتتمثل مهمة شركة قناة الأسرة في بث وإنتاج مختلف البرامج السمعية البصرية وعلى وجه الخصوص:

- إنتاج تلفزيوني متخصص في قضايا الأسرة والمجتمع
- معالجة مواضيع الوحدة الوطنية بما يخدم السلم الأهلي والانسجام الاجتماعي واللحمة بين كل مكونات الشعب
- توظيف كافة الوسائط السمعية البصرية لتطوير السلوك المدني عند المجتمع
- معالجة كافة القضايا التعليمية والتربوية من زاوية اجتماعية من خلال محتويات موجهة للأسرة
- توظيف تقنيات للإعلام لمحاربة الانحراف عند القصر وجنوح الأحداث والجريمة والمخدرات
- ترقية وتسلية الأطفال من حلال البرامج والمسلسلات الموائمة لقيم مجتمعنا الإسلامية
- التوعية بأهمية التعليم ما قبل المدرسي في تطوير الأطفال
- ترقية الوعي حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين من خلال البرامج الموجهة والهادفة إلى مشاركتهم ودمجهم في الحياة العامة
- معالجة القضايا الاجتماعية « حماية الطفولة ومحاربة العنف والتميز ضد المرأة».
- تسليط الضوء على تدخلات وأداء مصالح قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة،
- تقديم برامج توجيهية حول تمكين المرأة واستقلالها اقتصاديا

وتستفيد القناة من أجل تطوير أنشطتها من:

- العائدات المخولة لمؤسسات الإنتاج السمعي البصري طبقا للمادة 51 من القانون رقم 2010 - 045 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010، المتعلق بالاتصال السمعي البصري
- المساهمات العمومية
- القروض
- العائدات الناتجة عن كل النشاطات الأخرى الداخلة في إطار مهمتها.

الهيكلة الإدارية:

تدار قناة الأسرة من طرف مجلس إدارة ويسيرها مدير عام ويساعده مدير عام مساعد وسيحدد النظام الأساسي طريقة سير عمل وتنظيم الشركة.

- يصادق على النظام الأساسي لشركة قناة الأسرة بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء
- تستوعب شركة قناة الأسرة خلية تسيير قناة الأسرة المنشأة بالمقرر رقم : 0535 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2022المعدل، المنشئ لخلية تسيير قناة الأسرة والمحدد لقواعد تنظيم وسير عملها وتحل محلها في ما يتعلق بحقوق والتزامات هذه الأخيرة طبقا للقوانين والنظم المعمول بها.

المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي

أنشئت المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي انطلاقا من اهتمام فخامة رئيس الجمهورية بالعمل الاجتماعي واستجابة لتطلعات الشعب الموريتاني الذي ظل يطمح إلى وجود مؤسسات تتولى تأهيل الكادر البشري الذي يعنى بالتكفل بالمستهدفين من مختلف البرامج والأنشطة الاجتماعية التي ظل غيابها يعيق التداعيات الإنجابية لمختلف هذه البرامج والاستفادة منها بشكل أكثر إيجابية، وحين يكون هناك الكادر البشري المكون تكوينا نظريا وميدانيا فإن التدخلات ستكون ناجحة وملامسة لمختلف هموم وتطلعات الفئات المستفيدة من البرامج والتدخلات التي يعنى بها العمل الاجتماعي وفي الذكرى 60 لعيد الاستقلال الوطني قامت السيدة الأولى الدكتورة مريم بنت محمد فاضل الداه بوضع الحجر الأساس لتوسعة المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي بتاريخ 27 نوفمبر 2020.

مهام المدرسة:

- التكوين الأصلي والتكوين المستمر، وتحسين خبرة مستشاري ومساعدي العمل الاجتماعي والمنعشين المتخصصين
- التكوين المستمر وتحسين الخبرة لمكوني الطفولة الصغرى ومكوني الترقية النسوية والمكونين والمكونين المساعدين في لغة الإشارة وكتابة ابريل وفي التوحد،
- التكوين الأصلي والتكوين المستمر وتحسين خبرة المكونين والمراقبين ومربيات حدائق الأطفال،
- كما تستطيع توفير وتحسين الخبرة المهنية لعمال الهيئات والمنظمات العمومية والخاصة في مجال العمل الاجتماعي.

الشعب والتخصصات:

تعنى المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي بتكوين أربع شعب مقسمة على التخصصات التالية:

- شعبة العمل الاجتماعي وتضم التخصصات:
- مستشار عمل اجتماعي
- مساعد عمل اجتماعي
- منعش عمل اجتماعي
- شعبة حماية الطفولة وتضم:
- مكون رئيس للطفولة الصغرى
- مراقب حدائق أطفال
- مربية حدائق أطفال
- شعبة التربية الخاصة وتضم:
- الإعاقة الذهنية والتوحد
- مكون لغة إشارة
- مكون كتابة ابرايل
- شعبة الترقية النسوية:
- مكون ترقية نسوية

خريجو المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي (مركز الطفولة الصغرى) 2003-2023:

- تخرجت 947 مربية حدائق أطفال وتم اكتتاب 228 مربية لصالح وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة كما استفادت 118 مربية من قروض ميسرة لخلق رياض أطفال خصوصية.
- تخريج 200 وحدة في مجال العمل الاجتماعي والتربية الخاصة تم اكتتابها لصالح وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة وذلك على النحو التالي:
- شعبة العمل الاجتماعي وتضم:
- 20 مستشار عمل اجتماعي
- 40 مساعد عمل اجتماعي
- 40 منعش عمل اجتماعي
- شعبة التربية الخاصة وتضم:
- 30 مكون التوحد والإعاقات الذهنية
- 20 مكون كتابة ابرايل
- 20 مكون لغة إشارة
- شعبة حماية الطفولة وتضم:
- 30 مراقب حدائق أطفال

وللتذكير فإن نسبة الذكور تمثل 69.5 بالمائة ونسبة الإناث تمثل 30.5 بالمائة برسم السنة الدراسية 2023 - 2024 استقبلت المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي 220 مربية تلقت تكوينا خاصا.

واستجابة لتعدد التخصصات التي أسندت للمدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي كان لزاما الشروع في رفع السعة الاستيعابية للمؤسسة من خلال بناء:

- 15 مكتبا للإدارة
- 10 فصول بسعة اجمالية تصل 500 طالب
- قاعة كبيرة متعددة الاستعمالات
- قاعتان للاجتماعات
- مدرج
- مكتبة
- مختبران
- قاعة للتكامل الحسي
- ورشة أنشطة الأعمال اليدوية لمربيات حدائق الأطفال
- قاعة للمعلوماتية
- 06 شقق للأساتذة الزائرين
- سكن للحارس

وفي إطار إعداد الكادر البشري المؤهل للتأطير تم إعداد وتنفيذ دورات تحسين خبرة مكوني المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي في المجالات التالية:

- التوحد
- لغة الإشارة
- كتابة ابرايل
- الإعاقة الذهنية وتعديل السلوك
- التربية العامة
- أخلاقيات المهنة
- دورة عن بعد من طرف خبراء إماراتيين لمكوني التوحد بالتنسيق مع مركز زايد للتوحد
- دورة في الأندرو غوجيا
- تتبع للمدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي روضة تطبيقية نموذجية يرتادها هذه السنة 180 طفلا من بينهم 106 بنتا و74 ولدا يتم تأطيرهم من طرف 15 مربية.

AMI

الوكالة الموريتانية للأنباء

Agence Mauritanienne d'Information

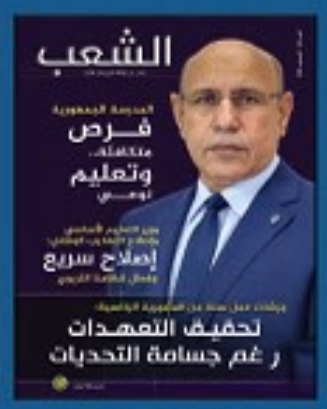

مجلة الشعب
العدد 44
مارس 2024
تصدر عن الوكالة
الموريتانية للأنباء
AMI